العدد السادس والعشرون - الجزء الثالث - ابريل - 2026 - السنة الخامسة مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

الالكتروني (3085 - 4806) (ISSN) / الورقي (3085 - 4830) (ISSN)

رقم الايداع القانوني في المكتبة الوطنية المغربية (2025 Pe00006)

رقم الايداع القانوني في دار الكتب والوثائق العراقية (2735)

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية
للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY
OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING

الموقع الرسمي للمجلة / www.iajphss.us

بسم الله الرحمن الرحيم

تتألف هيئة تحرير المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية من نخبة من العلماء والخبراء المتميزين من مختلف المؤسسات الأكاديمية الدولية. وتتولى الهيئة مسؤولية الحفاظ على جودة البحوث المنشورة وتقديم التوجيه الاستراتيجي لتطوير المجلة.

رئيس التحرير-أ.د.نزهة إبراهيم الصبري – نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب-المملكة المغربية

نائب رئيس التحرير : أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق (مدقق اللغة العربية).

https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0003-0515-501X

سكرتارية التحرير

1. أ .م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري . الشؤون الإدارية . الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.د. حسن يوسف – استاذ اللغة العربية آدابها – جامعة قناة السويس – مصر ـ المدقق العام.
2. أ.د. خالد ستار القيسي ،عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
3. أ. مجدي عبد الله الجايح،كلية اللغات والعلوم الإنسانية،الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية)
4. المهندس اسماعيل المساق ، كلية علومالتقنية ،جامعة محمد الخامس ،الرباط، المملكة المغربية.

(التصميم)

5. أ.محمد تايه محمد ـ بك إدارة أعمال ـ كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة الكوفة. (التنضيد) .
https://orcid.org/0009-0003-6945-2806

أعضاء الهيئة العلمية

1. Prof. Dr Hanik Mahliatussikah - State University of Malang, Indonesia, Chairman of the Association of Arabic Language Teaching Departments in Indonesia.
2. Prof. Dr. Shamnad N - University College, Thiruvananthapuram, Kerala, India.
3. Prof.Dr.Ali H. ABDUL RASOL - KDG College - Leerexpert -England.
4. Dr.MUSTAPHA ABDUL AZIZ AKANJI - Président-Fondateur des groupes scolaires et Universitaires AKANJI En Côte d'ivoire et Nigeria.
5. Dr.Nada Al-Abidi - Educational Sciences Teaching Curricula, Methods, and E-Learning - Swedenز
6. .أ.د. أبكر عبد البنات آدم. مدير جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم. جمهورية السودان https://orcid.org/0009-0009-8298-4464.
7. أ.د. رانيا الصاوي عبده عبد القوي – قسم علم نفس تربوي – كلية التربية – جامعة 6 اكتوبر – مصر https://orcid.org/0000-0001-7436-2774 .
8. أ.د. آمال العرباوي مهدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية - مصر https/://orcid.org0009-0005-3260-820X .
9. أ.د. أمل مهدي جبر- رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية. كلية التربية للبنات. جامعة البصرة، جمهورية العراق https://orcid.org/0000-0001-7463-9876 .
10. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم اللغة الإنجليزية. جامعة ديالى . جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0009-7896-820X .
11. 1.أ. د نور الدين زين العابدين متولي أحمد - رئيس قسم اللغة العربية وآدابها بكلية العلوم الإنسانية بجامعة بيروت العربية - لبنان https://orcid.org/0009-0006-7020-7244 .
12. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي. كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم الجغرافية. جامعة تكريت. جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0002-6669-4706 .
13. أ.د. نورة محمد مستغفر. أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية https://orcid.org/0009-0001-4682-2005 .
14. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة. كلية الآداب- جامعة الموصل – جمهورية العراق). https://orcid.org/0009-0004-3687-1788).

15. أ.د. محمد خضير عباس الجيلاوي - كلية الطوسي الجامعة – النجف الاشرف – العراق .
https://orcid.org/0009-0001-9668-9329

16. أ.د. محمد نهان ابراهيم رحيم الهيتي – علوم اسلامية – جامعة الانبار – العراق. 0000-0003-6193-4092

17. أ. د. سميرة شمعاوي –استاذة باحثة بمركز التوجيه والتخطيط التربوي بالرباط – المغرب .
https://orcid.org/0009-0008-2452-6011

18. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد. كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة الموصل. جمهورية العراق.(https://orcid.org/0009-0003-7795-3934)

19. .أ. د.محمد ازهري - جامعة السلطان مولاي سليمان - كلية الآداب والعلوم الإنسانية. بني ملال. المغرب.

20. أ.د. تارا عمر أحمد- كلية العلوم السياسية. جامعة السليمانية. جمهورية العراق https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0003-9424-6211 .

21. أ.د.تحرير علي حسين علوان – كلية الفنون الجميلة – جامعة البصرة – جمهورية العراق.
https://orcid.org/0009-0002-0076-0491

22. محمد لؤي محمد سليم البني معهد الحضارة للتأهيل والتدريب السياحي والفندقي | دمشق، سوريا. 0009-0008-2826-7088

23. أ. د. الشرقي عبد الحليم – كلية الآداب والعلوم الانسانية – سايس – جامعة - سيدي محمد بن عبد الله - فاس – المملكة المغربية https://orcid.org/0000-0002-6947-5712 .

24. أ.د. داود مراد حسين الداودي. دكتوراه العلوم السياسية. مدير وحدة البحوث والدراسات. جامعة القادسية. كلية القانون. جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0000-3272-5899 .

25. أ.م.د. عزيز عبدالرحمن محمد الاديمي -جامعة تعز - مدير عام بحوث التنمية الادارية والتدريب - ديوان عام محافظة تعز – اليمن https://orcid.org/0009-0005-2702-0495 .

26. أ.م.د. علاء الدين محمد حسين عياش – رئيس قسم تكنولوجيا الاعلام -جامعة فلسطين التقنية – فلسطين https://orcid.org/0000-0001-8152-9261 .

27. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية. جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0002-7185-1059.

28. أ.د.عدنان فرحان الجوراني. أستاذ الاقتصاد. جامعة البصرة. جمهورية العراق) .
https://orcid.org/0009-0006-6673-5714)
29. د. حلا عدنان نيربي – كلية الاقتصاد – قسم المحاسبة – جامعة حلب - سوريا
https://orcid.org/0009-0006-5511-3266.
30. أ.د. ماجدولين محمد النهيبي- كلية علوم التربية. جامعة محمد الخامس. الرباط، المملكة المغربية0009-0000-1125-8689 :Orcid id.
31. د. ياسر حسن ناجي الصلوي – جامعة تعز – اليمن https://orcid.org/0009-0006-7335-3570 .
32. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي. نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. جمهورية العراق. 0009-0006-0681-1033
33. أ.د. حاكم موسى عبد الحسناوي - استاذ طرائق تدريس التأريخ - وزارة التربية - الكلية التربوية المفتوحة - جمهورية العراقhttps://orcid.org/0000-0002-3992-672X?lang=ar.
34. د. ليلى الادريسي – دكتوراه في القانون والعلوم السياسية – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – جامعة محمد الخامس – الراط - المغرب.
0009-0005-8175-7113
35. أ.م.د.آوان عبد الله محمود الفيضي. دكتوراه قانون خاص. كلية الحقوق. جامعة الموصل. جمهورية العراقhttps://orcid.org /0000-0001-8777-978x .

أعضاء الهيئة الاستشارية

1. أ.د.هالة مختار الوحش – استاذ اصول التربية الانسانية جامعة الازهر – مصر .
https://orcid.org/0009-0008-8680-0194
2. .أ.د. محمد علي عباس – علوم تربوية نفسية – الاكاديمية الامريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- أمريكاhttps://orcid.org/0009-0004-2576-8136 .
3. أ.د. حسن يوسف – استاذ اللغة العربية آدابها – جامعة قناة السويس - مصر.
4. د. عائشة الهوس – تخصص القانون العام والعلوم السياسية - المعهد المغربي للدراسات الاستراتيجية وإدارة الأزمات – المملكة المغربيةhttps://orcid.org/0009-0000-4666-3086 .

5. أ.د. ناهض فالح سلمان - كلية التربية - جامعة ديالى - العراق-https://orcid.org/0009-0009-7896-820X .

6. أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال. قسم نظم المعلومات. الجامعة الأردنية- فرع العقبة . المملكة الأردنية الهاشمية(https://orcid.org/0009-0004-3687-1788) .

7. د. نادية فضيل – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين – بني ملال – المغرب.

8. د. هشام الميموني، دكتور في القانون العام، جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء ، كلية الحقوق - المحمدية(المغرب)
0000-0002-9569-3369

9. أ.م. د. سماح هادي محمد – كلية الحقوق – جامعة النهرين – جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0006-9104-6347 .

10. أ.م.د.ايمان محمد مصطفى – كلية الدراسات العليا لتكنولوجيا النانو – مدير معمل الطاقة الشمسية – جامعة القاهرة – مصر. X575-6465-0001-0000

11. م. د. حامد شمال مصحب - كلية الحكمة الجامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي – العراق https://orcid.org/0000-0002-4382-0872 .

12. أ.د. ماهر جاسب حاتم الفهد – تحصص التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الإمام الكاظم "ع" قسم التأريخ – العراق https://orcid.org/0000-0001-5708-2527 .

13. د. نجلاء حمدان رحمة الله جادين - جامعة جازان / كلية الفنون والعلوم الإنسانية المملكة العربية السعودية https://orcid.org/0009-0008-5146-475X .

14. أ.د.علي سموم الفرطوسي - الجامعة المستنصرية / كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة - أستاذ القياس والتقويم - الإحصاء - كرة السلة
حكم ومراقب فني دولي بكرة السلة - العراق.
ORCID : https://orcid.org/0000-0002-8598-5149

15. أ.د. مازن خلف ناصر.كلية القانون. جامعة المستنصرية . جمهورية العراق .
https://orcid.org/0000-0003-3754-4266

16. أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية(ORCID.org/0000-0002-8533-6552) .

17. م.د. محمد مولود امنكور .كلية العلوم الإدارية والمالية والاقتصادية .الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريبhttps://orcid.org/0009-0000-8373-5528 .

18. أ.م.د. موسى إسماعيل صالح حسين - أستاذ مساعد الأدب والنقد العربي قسم اللغة العربية - جامعة جرش / الأردنhttps://orcid.org/0009-0007-7197-1954

19. أ.د. جاسم حسن سالم العطبي - طبيب عام - البصرة – العراق. 1975-2819-0001-0009

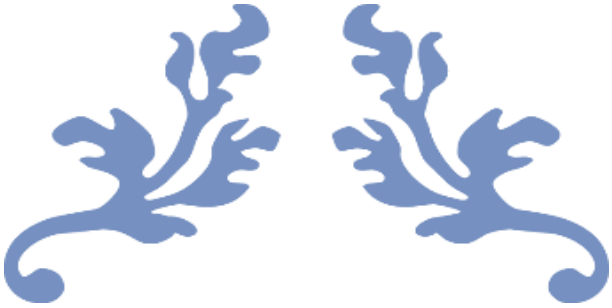

مقال العدد

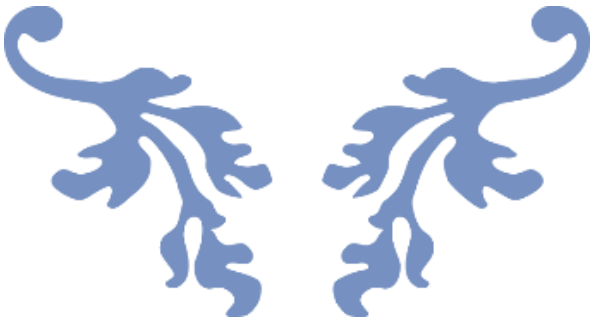

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمدّ لله على فضله ونعمته ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله ، أمّا بعد

يسرّنا أن نقدم لكم العدد 26 الجزء الثاني من المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الذي يضم مجموعة من البحوث العلمية المتميزة التي شارك بها باحثوا المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون وكذلك باحثون من مختلف دول العالم.

لقد دأبت هيئة التحرير على تطبيق معايير التقييم العلمية شأنها بذلك شأن المجلات الرصينة المثيلة في حقل التخصص والنشر العالمي ، فعرضت البحوث على محكمين لهم مكانتهم العلمية في فضائهم العلمي ، ويعودون لجنسيات مختلفة ، ومن جامعات متباينة ، منها الجامعات الحكومية التي ترجع بمرجعيتها إلى بلدان العالم المختلفة ، فضلا عن الاستعانة بخبراء من جامعات خاصة اثبتوا بشكل علمي أنهم أهل للتحكيم واطلاق الحكم على علمية البحث المقدم للمجلة ، وصلاحيته للنشر.

حرصت هيئة التحرير على عرض البحث المقدم من لدن كاتب البحث على محكمين اثنين ، وتقديمه لهما ، بتوقيتات زمنية محددة ، فأن اتفق المحكمان على صلاحية البحث ، تم تحويله إلى مرحلة التنضيد والنشر ، بعد التأكد من دقة تطبيق تعليمات النشر الخاصة بالمجلة . وإن اختلف المحكمان في التقييم المطلق على البحث المقدم ، حول البحث لمحكم ثالث ، فأن قبله ، تم تحويله للمرحلة الثانية التنضيد والنشر ، وإن رفضه ، عندئذ يرفع البحث من قائمة البحوث المعدة للنشر.

لم يختلف منهج هيئة التحرير في آلية قبول البحوث ، وعدّها للنشر عن غيرها من المجلات العلمية ؛ لأن الرصانة العلمية هو هدفها الذي تسعى للوصول إليه ، واعتمدت نظاما دقيقا في استقبال البحوث ، وتقديمها للمقومين ، واشعار الباحثين بقبول النشر ، وفقا لأمر إداري يصدر عن المجلة ، يعد مستندا في صحة نشر البحث في المجلة ، مع تثبيت العدد الذي نشر فيه مذيلا بإمضاء رئيس التحرير.

احتوى هذا العدد في طياته مجموعة من البحوث ، والتي تحمل موضوعات متنوعة ، ذات الطابع الإنساني والاجتماعي ، ضمن تخصص المجلة ، وكل الأفكار التي طرحت تحمل الرؤى العلمية وأبعادها ، والنظرية التي يؤمن بها أصحاب تلك الأفكار ، لذلك كانت المجلة دقيقة ؛ لأجل عرض تلك الأفكار من دون التدخل فيها ، مع متابعة كونها لا تؤدي إلى خلق الفوضى العلمية ، أو تحريض للعنف ، أو للتطرف العلمي والمجتمعي.

نحن فخورون أيضًا أن هذا العدد يصادف حدثًا مميزًا في مسيرة المجلة، حيث تم اعتمادنا من قبل المكتبة الوطنية المغربية للحصول على الاعتماد القانوني، ومنحنها التسلسل الرقمي الدولي (ISSN) للنسخة الإلكترونية وأيضًا للنسخة الورقية. هذا الإنجاز يعكس التزامنا بتقديم محتوى علمي رصين ومتنوع، ويسهم في تعزيز مكانة المجلة كمصدر مرجعي معترف به عالميًا.

24/04/2026 الرباط ـ المملكة المغربية هيئة تحرير المجلة

الملاحظة القانونية

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة، بل عن رأي كاتبها.

فهرس الموضوعات

الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية في النظام البرلماني العراقي بين النص الدستوري والواقع العملي
الأستاذ الدكتور داود مراد حسين الحسني.....12

استشراف مستقبل البحث العلمى في تحقيق التنمية المستدامة فى الجامعات الليبية وفقا لأسلوب السيناريوهات
د.عبدالله محمد أمبارك باشير / أ. نفازة محمد مفتاح العمارى 34

جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة وأثره على معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة في السودان.
د. كمال الأمين محمد فضل الله.....56

منظومة الذكاء الاقتصادي الترابي في تدبير المؤسسات العمومية ى(حوكمة تدبير الموارد المائية)
د. مصطفى الحشلوفي / أنس حافظ 85

النظام الدستوري في موريتانيا: دراسة مقارنة مع الأنظمة الدستورية المغاربية.
د.عيشة منيه.....97

دور إدارة الموارد البشرية في تعزيز الرضا الوظيفي وتحقيق الاستدامة المؤسسية
د. مجدي محمد علي كلاب.....109

تحولات الوظيفة الاجتماعية للمدرسة المغربية في العصر الرقمي
خولة الطهراوي.....124

أصول التفسير نشأته وتطوره في القرن الحادي عشر إلى عصرنا
الباحث: مهربان حمه سعيد مصطفى.....137

Ethical, Trust, And Governance Issues in AI Systems
Hanan Salim Alsaadi,.....160

جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة وأثره على معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة في السودان.

د. كمال الأمين محمد فضل الله

جامعة الجزيرة – كلية القانون قسم القانون الخاص – استاذ مشارك – السودان

Kmalalalfadny45@gmail.com

00249912286981

الملخص :

تكمن أهمية الدراسة في أن تقييم منهج كلية القانون جامعة الجزيرة يساهم في تحسين جودة التعليم في جامعة الجزيرة من خلال المنافسة في سوق العمل من خلال تطوير مهاراتهم القانونية. هدفت الدراسة إلى عدة أهداف من بينها تحسين جودة التعليم القانوني يساهم في تعزيز قدرة الخريجين على المنافسة وتطوير مهاراتهم في سوق العمل، تقييم منهج كلية القانون بجامعة الجزيرة واثره على نجاح الطلاب في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة، تحليل العوامل المؤثرة على جودة المنهج الدراسي بكلية القانون في جامعة الجزيرة لتقييم منهجها، والمساهمة في تطوير التعليم القانوني في السودان، تمكين الطلاب من الفهم والتطبيق السليم للقانون وربطه بالمفاهيم والمهن. وفرضت الدراسة عدة فرضيات من بينها هنالك علاقة ذات احصائية بين جودة منهج كلية القانون ورفع معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة، وتأثير إيجابي لطرق التدريس الحديثة على اداء الطلاب، أن التدريس العملي بالمحاكم الصورية يساهم في تحسين مهارات الطلاب القانونية، انه لا توجد مؤسسة أو برنامج تعليمي اكاديمي خالٍ من العيوب، لكن يوجد دائما مجال لإحراز مزيد من التقدم. واتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، والمنهج الاستقرائي.

مشكلة الدراسة تبرز في ما هي التحديات في تحقيق معدلات النجاح العالية في كلية القانون لطلابها في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة وهل يؤثر ذلك سلبا في قدرة خريجها على الاندماج في سوق العمل، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها أثر عامل التدريب العملي وطرق التدريس على معدلات النجاح في كلية القانون جامعة الجزيرة، وإعداد وتحديث منهج كلية القانون جامعة الجزيرة جاء متوافقا مع مواد مجلس تنظيم مهنة القانون المعادلة في سبعة مواد هي مادة الإجراءات المدنية والإجراءات الجنائية والقانون الجنائي والعقود والأحوال الشخصية وأصول الفقه. واوصت الدراسة بعدة توصيات منها لابد من فهم القوانين واللوائح المحلية والدولية لتطوير المهن القانونية، وتنمية المهارات العملية، والاستمرار للتدريب العملي بالمحاكم الصورية، تطوير وتحديث مناهج دراسية تفاعلية باستخدام التكتوجيا لتعزيز الفهم السليم. واحتوت الدراسة على مقدمة وثلاثة مباحث الأول منهج كلية القانون جامعة الجزيرة، والثاني امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة بوزارة العدل ، والثالث اثر جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة على معدلات الطلاب في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة.

كلمات مفتاحية : منهج – كلية القانون – جامعة الجزيرة – جودة – المعادلة.

The Quality of the Curriculum of the Faculty of Law, University of Gezira, and its Impact on

The Success Rates in the Law Profession Regulation Exam (Equivalent) in Sudan

Dr. Kamal Al-Amin Mohamed Fadlallah

University of Gezira - Faculty of Law, Department of Private Law - Associate Professor - Sudan

Abstract

The study aims to evaluate the curriculum of the Faculty of Law, University of Gezira, and its impact on the success rates in the Law Profession Regulation Exam (Equivalent) in Sudan.

The study aimed to improve the quality of legal education, evaluate the curriculum, and analyse the factors affecting its quality.

The study hypothesised a statistical relationship between the quality of the curriculum and the success rates in the Law Profession Regulation Exam (Equivalent.(

The study used a descriptive analytical approach and an inductive approach.

The problem of the study is: What are the challenges in achieving high success rates in the Faculty of Law for its students in the Law Profession Regulation Exam (Equivalent), and does this negatively affect the ability of its graduates to integrate into the labour market?

The study found that practical training and teaching methods affect success rates in the Faculty of Law, University of Gezira.

The study recommended understanding local and international laws and regulations, developing practical skills, continuing practical training in simulated courts, and developing interactive curricula using technology.

Keywords: Curriculum - Faculty of Law - University of Gezira - Quality - Equivalent

مقدمة:

يعد جودة منهج كلية القانون بجامعة الجزيرة من العوامل التى تؤثر على معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة في السودان، حيث قامت كلية القانون إلى تقديم تعلم قانونى شامل يركز على تطوير مهنيين قانونيين ذوى مهارات عالية، وذلك من خلال توفير بيئة أكاديمية متميزة وبرامج دراسية متطورة، وأن تستوعب الكلية الإرث القانوني السوداني والمتغيرات المعاصرة، إصلاحا وتجديداً وابتكاراً، وأنشئت كلية القانون في العام 2014م على نهج وفلسفة جامعة الجزيرة لتخريج جيل قانونى يتمتع المهارات القانونية العالية ويتمتع بالعقلية القانونية القادرة على التحليل القانوني السليم والنقد والتطوير، والقدرة على ممارسة المهن القانونية المختلفة بكفاءة وحيدة ونزاهة، داخل السودان وخارجها، اهتداءً بالقيم الأخلاقية، والمبادئ الشرعية، ومبادئ العدالة والإنصاف، ولتمكين من ربط المفاهيم القانونية بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والديني في المجتمع، وتفعيل ذلك في تنمية وتطوير الإنسان والمجتمع والدولة.

وتعد جامعة الجزيرة من الجامعات الرائدة في السودان، وتتميز كلية القانون التى تقدم برامج دراسية قانونية عالية الجودة، ومع ذلك هنالك حاجة إلى دراسة أكثر تفصيلاً على معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة، وأن يكون خريج كلية القانون جامعة الجزيرة القدرة على إجراء البحوث العلمية، النظرية والتطبيقية، في مجال القانون والدراسات الشرعية، والمجالات المشتركة، والمقارنة. لامتلاك المهارات اللازمة لإدارة الأجهزة العدلية، والعمل الإداري فيها، لامتلاك المهارات اللازمة لإدارة الأجهزة العدلية، والعمل الإداري فيها، والقدرة على مراقبة أوضاع حقوق الإنسان، والعمل على تحسينها، داخلياً وعالمياً، وفقاً للمعايير الدولية، الاتفاقية. وهنالك صفات سلوكية لدى خريج جامعة الجزيرة استفاد من أهمها.

مجلس تنظيم مهنة القانون هو الجهة المسؤولة عن تنظيم مهنة القانون في السودان، وسلطات وواجبات المجلس التأكد من أن المشتغلين بمهنة القانون حاصلون على مستوى عال من القدرة المهنية، وتحديد الحد الأدنى للمستويات الأكاديمية والمهنية اللازمة للالتحاق بمهنة القانون في السودان وتشير النتائج إلى أن نسبة النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة تختلف من دورة إلى أخرى.

أهمية الدراسة:

1. أن تقييم منهج كلية القانون جامعة الجزيرة يساهم في تقييم وتحسين جودة التعليم في جامعة الجزيرة من خلال المنافسة في سوق العمل، ومن خلال تطوير مهاراتهم القانونية، لتحديد نقاط القوة والضعف.
2. تحسين معدلات النجاح ستساعد الدراسة في تحديد العوامل المؤثرة التى تؤثر على معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة مما يمكن من اتخاذ إجراءات وتحسين هذه المعدلات.
3. جودة التعليم القانوني في السودان الغرض منها تعزيز قدرات الخريجين من كلية القانون جامعة الجزيرة للمنافسة في سوق العمل، وكل ذلك يؤدى لتطوير العدالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على منهج كلية القانون جامعة الجزيرة، وقانون تنظيم مهنة القانون في السودان.
2. تحسين جودة التعليم القانوني يساهم في تعزيز قدرة الخريجين على المنافسة وتطوير مهاراتهم في سوق العمل.
3. تحليل العوامل المؤثرة على جودة المنهج الدراسي بكلية القانون في جامعة الجزيرة لتقييم منهجها.
4. المساهمة في تطوير التعليم القانوني في السودان والدول الاخرى
5. تمكين طلاب القانون من الفهم والتطبيق السليم للقانون وربطه بالمفاهيم والمهن القانونية.

6. أن تقييم منهج كلية القانون جامعة الجزيرة يساهم في تقييم وتحسين جودة التعليم في جامعة الجزيرة من خلال المنافسة في سوق العمل، ومن خلال تطوير مهاراتهم القانونية، لتحديد نقاط القوة والضعف.

7..تحسين معدلات النجاح ستساعد الدراسة في تحديد العوامل المؤثرة التى تؤثر على معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة مما يمكن من اتخاذ إجراءات وتحسين هذه المعدلات لجودة التعليم القانوني في السودان

8. تعزيز قدرات الخريجين من كلية القانون جامعة الجزيرة للمنافسة في سوق العمل، وكل ذلك يؤدى لتطوير العدالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

9. القدرة على ممارسة المهن القانونية المختلفة بكفاءة وحيدة ونزاهة داخل البلاد وخارجها اهتداءً بالقيم الأخلاقية والمبادئ الشرعية ومبادئ العدالة والإنصاف.

فرضيات الدراسة:

1. هنالك علاقة ذات احصائية بين جودة منهج كلية القانون ورفع معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة.
2. هنالك تأثير إيجابي لطرق التدريس الحديثة على اداء الطلاب في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة، وأن التدريس العملي بالمحاكم الصورية. يساهم في تحسين مهارات الطلاب القانونية.
3. انه لا توجد مؤسسة أو برنامج تعليمي اكاديمي خالٍ من العيوب، لكن يوجد دائما مجال لإحراز مزيد من التقدم.
4. الرغبة في معرفة مواضع الخلل والأخطاء والعمل على إصلاحها يعتبر نقطة قوة لا نقطة ضعف.

منهج الدراسة:

– اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بوصف الإطار القانوني لمنهج جامعة الجزيرة وذلك بتحليل وتفسير البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك بتحليل مقررات كلية القانون جامعة الجزيرة ومدى توافقها مع مقررات امتحان تنظيم مهنة القانون بالسودان، وكفاءة جودة التدريس في تطوير وترقية المهن القانونية لدعم اتخاذ القرارات القانونية لاجتياز امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة .

– تم اتباع المنهج الاستقرائي، وذلك لاستخلاص القواعد القانونية في تحليل قانون تنظيم مهنة القانون المعادلة السوداني 1969م.

– اجرى الباحث عدد من اللقاءات من استاذة جامعة الجزيرة من لهم خبرة في وضع المناهج ذات الجودة العالية، وعدد من المستشارين القانونين بمجلس تنظيم مهنة القانون بالسودان وعدد من الخريجين من كلية القانون جامعة الجزيرة من يعملون في المهن القانونية بالسودان التى تبرز في ما هي التحديات في تحقيق معدلات النجاح العالية في كلية القانون لطلابها في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة وهل يؤثر ذلك سلبا في قدرة خريجها على الاندماج في سوق العمل.

مشكلة الدراسة:

تبرز في ما هي التحديات في تحقيق معدلات النجاح العالية في كلية القانون لطلابها في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة وهل يؤثر ذلك سلبا في قدرة خريجها على الاندماج في سوق العمل انجوني، ويتفرع من ذلك عدة أسئلة فرعية يحاول الباحث الاجابة عليها من خلال البحث

1. ما هو منح كلبة القانون جامعة االجزيرة وما هي المرتكزات التى قام عليها؟.
2. ما هو القانون الذى يتظلم امتحانات تنظيم مهنة القانون في السودان؟.
3. ما هي المواد التى يجلس إليها الطالب في امتحان تنظيم مهنة القانون قلى السودان؟.
4. ما هي صلاحية ومهام مجلس امتحان تنظيم مهنة القانون؟.

5. كيف ساعد منهج كلية القانون جامعة الجزيرة في زيادة معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة.

الدراسات السابقة:

1. دراسة عن نظام الساعات المعتمدة في مجلة العلوم التربوية، العدد (11) 2023م جامعة السودان المفتوحة وتتحدث ن اهمية الساعات المعتمدة في تحسين حودة التعليم، بينما الدراسة الحالية تتحدث عن جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة في السودان.

2. هنالك كثير من الدراسات تتحدث عن الساعات المعتمدة والمقرارات منها على سبيل المثال وليس الحصر الدراسة للطالب عبد المحسن عبدالعزيز حما د بعنوان نظام المقررات 1991م (الساعات المعتمدة) بعد عشرة سنوات من تطبيقه في بعض مدرس التعليم الثانوي في دولة الكويت. بينما الدراسة الحالية تتحدث عن جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة في السودان.

هيكل الدراسة:

احتوت الدراسة على ثلاثة مباحث في المبحث الأول: جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة، وفى المبحث الثاني: مجلس امتحان تنظيم مهنة القانون (المعادلة). وفى المبحث الثالث المبحث الثالث اثر جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة على معدلات الطلاب في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة.

المبحث الأول

جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة

المطلب الأول: فكرة إنشاء كلية القانون جامعة الجزيرة

بدأت فكرة إنشاء كلية القانون بجامعة الجزيرة بموجب قانون جامعة الجزيرة، منذ تسعينات القرن الماضي، ولكن لم تنخذ خطوات عملية في إنشاء الكلية إلا في عام 2008م حيث أصدر السيد مدير جامعة الجزيرة آنذاك بروفيسور إسماعيل حسن حسين قراراً بتأريخ 1429/5/16هـ الموافق 22 مايو 2008م بتكوين لجنة من بروفسير أحمد محمد الحسن العوض شنان رئيساً ودكتورة نعيمة محمد عبد الله الترابي عضواً ومقرراً وعضوية ثمانية اخرين بغرض إجراء دراسة حول إنشاء كلية القانون **(جامعة الجزيرة، منهج بكالوريوس الشرف في القانون، سبتمبر 2013م)**.

أنشئت كلية القانون جامعة الجزيرة بالسودان في العام 2014م بمجمع أبوحراز بمدنية ومدنى أحد مجمعات جامعة الجزيرة بموجب القرار رقم (156) لسنة 2014م الصادر عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأسبق بروفيسور سمية أبوكشوة، واستنادا بموجب المادة (27/ 1) بمن قانون جامعة الجزيرة لسنة 1995م السوداني الصادر عملاً بأحكام المرسوم الدستوري الموقت الخامس لسنة 1991م لجمهورية السودان، وقانون جامعة الجزيرة هو التشريع السوداني الذى ينظم الهيكل الإداري والأكاديمي للجامعة، ويحدد التكوين العام لجامعة الجزيرة، ومهام الجامعة، ومجلس الأساتذة والوظائف القيادية، ويخضع لقانون التعليم العالي والبحث العلمي، وللكلية نظام أساس المجاز في اجتماع مجلس أساتذة جامعة الجزيرة رقم (199) الصدار في 15/ 9 لسنة 2013م(**جامعة الجزيرة، أمانة الشؤون العلمية، اللوائح الأكاديمية للعام 2011م. مجلس أساتذة جامعة الجزيرة رقم "199" الصدار في 15/ 9 لسنة 2013م. قانون جامعة الجزيرة لسنة 1995م**).

هدفت كلية القانون جامعة الجزيرة إلى عدة أهداف من أهمها: تأهيل وإعداد الطلاب على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا، تمكين الطالب من الفهم والتطبيق السليم للقانون وربطه بالمفاهيم القانونية، وتنمية روح وملكة التأصيل لدى الطالب، وإجراء البحوث العلمية واثراء الفقه القانوني والبحث القانوني في مختلف التنظيم القانوني في مجالات القانون وتخصصاته، وتعزيز خدمة المجتمع من خلال برنامج نوعية وتفافيه في مجال القانون، وتعزيز الصلات العلمية في المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية. **(السودان، ولاية الجزيرة، مدنية ومدنى، صندوق بريد "20" 404665118 E.mail:low@uofq.edu,sd)**

استقبلت طلابها للدفعة (37) في نفس العام 2014م بعدد مخطط (150) طالب، وفى العام الثاني 2015م الدفعة (38) بنفس العدد المخطط ، وفى العام 2016م بنفس العدد المخطط، وفى العام 2017م بنفس العدد المخطط، وفى العام 2018م استقبلت الدفعة (41) بنفس العدد المخطط (200) طالب . ومازالت تواصل في رسالتها في تدريس الدفعات (42 (43) (44) (45) (46) التى تم استقبالها في العام 2025م، وتمنح كلية القانون بجامعة الجزيرة درجة بكالوريوس الشرف قانون، ودرجة الدبلوم فوق الجامعي والماجستير والدكتوراه في القانون.

ملاً بأحكام المادة 25 الفقرتين (1/أ) و(2) من قانون جامعة الجزيرة لسنة 1995م أجاز مجلس أساتذة الجامعة في اجتماعه (رقم "175" بتاريخ 4 رمضان 1428هـ الموافق 16 سبتمبر 2007م) اللائحة الأكاديمية للدراسات الجامعية لسنة 2007م والتي تنص على ما منح جامعة الجزيرة، ممثلة في مجلس أساتذتها درجة بكالوريوس، منحت درجة الشرف في القانون (LL.B) خلال ثمانية فصول دراسية بعد استيفاء الطالب لمطلوبات التخرج المنصوص عليها في اللائحة الأكاديمية. **(عملاً بأحكام المادة 25 الفقرتين (1/أ) و(2) من قانون جامعة الجزيرة لسنة 1995م أجاز مجلس أساتذة الجامعة في اجتماعه رقم (175) بتاريخ 4 رمضان 1428هـ الموافق 16 سبتمبر 2007م اللائحة الأكاديمية للدراسات الجامعية لسنة 2007م)**

المطلب الثاني: منهجية إعداد منهج كلية القانون جامعة الجزيرة:

بدأت كلية القانون جامعة الجزيرة من حيث انتهت كليات القانون التى سبقتها، بأن لا تكون الكلية تقليدية مثل كليات القانون الأخرى، وأن تكون اللغة العربية أساس التدريس للمنهج مع الاهتمام باللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية. وبموجب ذلك كون السيد مدير الجامعة الأسبق أنداك بروفيسور محمد وراق عمر في 13 يناير 2013م لجنة للاضطلاع بمهام إعداد منهج كلية القانون من دكتور الرشيد العوض محمد رئيس قسم القانون بأكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية ودكتور الرشيد حسن سيد عميد كلية القانون جامعة الخرطوم ودكتور الرشيد حسن سيد عميد كلية القانون جامعة الخرطوم ودكتور الواثق عطا المنان محمد أحمد أستاذ القانون بأكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية وأمين عام اتحاد أساتذة الجامعات والمعاهد العليا السودانية ودكتور أبو ذر الغفاري بشير نائب عميد كلية القانون جامعة الخرطوم، والأستاذ أحمد عبد القادر أحمد أستاذ القانون الجنائي بجامعة الخرطوم و جامعة أم درمان. كان لإعداد المنهج بقيام ورشة لمنهج كلية القانون وتم عرضه في ورشة عمل بقاعة الشهداء بجامعة الجزيرة في 20 مايو 2013م بحضور عدد مقدر من المختصين ورجال القانون بالإضافة لأعضاء اللجنة العلمية، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، واللجنة المكلفة بإعداد منهج كلية القانون، مولانا عبيد حاج علي رئيس القضاء الأسبق، دكتور أمين مكى مدني المحامي، مولانا عبد المجيد إدريس، رئيس وقضاه المحكمة العليا بولاية الجزيرة، رئيس الجهاز القضائي مولانا العبيد محمد زين العابدين، رئيس الإدارة القانونية مولانا محمد أحمد الغالي، ممثل نقابة المحامين، عميد كلية الشريعة والقانون جامعة سنار(منهج بكالوريوس الشرف في القانون المجاز في اجتماع مجلس الأساتذة رقم "199" بتأريخ 15 سبتمبر 2013م. **(جامعة**

الجزيرة، أمانة الشؤون العلمية، – اللوائح الأكاديمية للعام 2011م. جلس أساتذة جامعة الجزيرة رقم (199) في 15/ 9 لسنة 2013م).

من أهم المؤشرات الذى في إنشاء منهجية كلية القانون جامعة الجزيرة، أن استصحبت فلسفة جامعة الجزيرة وأهدافها، وذلك بإعداد جيل متميز من القانونيين، قادر على المحافظة على تراث المجتمع وهويته، متمكناً في المجال النظري ومتدرباً في المجال العملي حتى يتمكن من اجتياز امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة، والقدرة على المنافسة في سوق العمل، فأصبحت الكلية بملامحها تلك، استكمالاً لمنظومة كليات جامعة الجزيرة، تجسيداً للتميز بعيداً عن النمطية والاستفادة من تجارب كليات القانون التى سبقتها كليات جامعة الخرطوم، وجامعة النيلين، وجامعة أمدرمان الإسلامية، وجامعة القرآن الكريم وغيرها من الكليات الاخرى بالسودان.

عقدت لجنة إعداد منهج كلية القانون عدة اجتماعات بعد ورشة العمل وأدرجت كل التعديلات التى أوصت بها ورشة العمل، ومن ثم رفعت تقريرها النهائي للسيد مدير الجامعة الذي قام بتحويله للجنة العلمية للدراسة والتوصية بشأنه، ناقشت اللجنة العلمية نظام اساس الكلية، ومنهج الكلية بحضور د. الرشيد العوض محمد واقترحت بعض التعديلات ومن ثم وأوصت بعرضهما على مجلس الأساتذة، ما يفسح المجال للعمل على المستوى العالمي، والإقليمي، وإدخال مقررات القانون الزراعي وتشريعات البيئة وذلك لربط الجامعة بالمجتمع وإنشاء مراكز متخصصة تراعي توطين الفقه القانوني التشريعي في البيئة السودانية وخدمة المجتمع مثل مركز حقوق الإنسان والاستشارات القانونية وحماية المستهلك وغيرها.

والنظر في إمكانية استيعاب خريجين بشهادة البكالوريوس بنسبة معينة من جملة الطلاب المرشحين للقبول للكلية.

انحازت كلية القانون جامعة الجزيرة للشريعة والتأصيل المعرفي بوصفهما أساساً لفهم القانون، واستوعبت الإرث القانوني السوداني والمتغيرات المعاصرة، إصلاحا وتجديداً وابتكاراً، حتى تصبح متميزة من حيث سياسة القبول ودراسة اللغات، مستوعبة للموضوعات الجديدة، مثل جرائم الإنترنت، والملكية الفكرية، والاتصالات وغسيل الأموال، ومن أهمها أن تكون مقررات امتحان مجلس تنظيم القانون المعادلة متوافقة مع مقررات كلية القانون جامعة الجزيرة.

فكان التركيز على تدريس اللغات، والحاسوب في الأربعة فصول الدراسية الأولى وتم تدريس مقررات باللغة الإنجليزية في الفصول النهائية، فكانت الدراسة في ثمانية فصول دراسية تم تدرس مقررات امتحان تنظيم مهنة القانون في اضافة للمقررات الأساسية في القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية ووقانون الإجراءات المدنية وقانون العقود والأحوال الشخصية وأصول الفقه واللغة وحتى يتم مواكبة التطورات الحديثة في كليات القانون لمواكبة التقدم المضطرد في الاتصالات والتقنيات الإلكترونية مثل قوانين الملكية الفكرية، التحكيم الدولي والوطني، القوانين الخاصة بغسيل الأموال وجرائم الحاسب الآلي، التجارة الإلكترونية، الاحتكار، حقوق الإنسان، العربية .

اجيز منهج كلية القانون في اجتماع مجلس أساتذة جامعة الجزيرة برسائه رئيس المجلس مدير جامعة الجزيرة الأسبق بروفيسور محمد وراق عمر جامعة الجزيرة في اجتماعه رقم (182) بتأريخ 21 يونيو 2009م وفق توصية اللجنة العلمية برسائه بروفيسور يوسف فضل الله بإنشاء كلية للقانون بجامعة الجزيرة(**اجتماع مجلس الأساتذة رقم "182" يونيو 2009م).**

استفاد منهج كلية القانون في الإعداد بدراسة العديد من التجارب المماثلة في بعض كليات القانون بالجامعات المرموقة عالمياً، وكذلك بعض الجامعات السودانية، واستفادت من نتائج الزيارات الميدانية التي قام بها بعض أعضائها مؤخراً لبعض كليات القانون ومراكز البحث العلمي القانوني خارج البلاد، وكذلك الزيارات الميدانية لمعظم كليات القانون داخل البلاد، والتزمت اللجنة بما هو مستقر في مناهج القانون في مختلف كلياته ومؤسساته داخل السودان وخارجه وقد اشتمل المنهج على المقررات القانونية الأساسية

بالإضافة الي بعض المقررات التكميلية والمساعدة الاخرى، وفي هذا الصدد راعت اللجنة خصوصية جامعة الجزيرة ورسالتها في إطار وضعيتها القومية والعالمية، لأجل ذلك تضمن المنهج ما يلى:

1. المقررات القانونية الأساسية، ولعل معظمها يشكل جزءاً من مقررات امتحان تنظيم مهنة القانون كما حددها مجلس تنظيم المهنة.
2. مطلوبات جامعة الجزيرة كما اجازها مجلس الأساتذة الموقر. ومقررات تكميلية ومساعدة.
3. التركيز على بعض المقررات القانونية ذات الخصوصية والصلة باهتمام ولاية الجزيرة وما جاورها، كالقانون الزراعي، وقوانين الأراضي، و البيئة، وقوانين الاستثمار، والتحكيم.

فأن المنهج قد أعد وفق منهج كامل بين الخصوصية والقومية والعالمية في تناغم لا نعرف له مثيلاً في مناهج القانون بالجامعات السودانية، واعتمد المهج على مرتكزات الأساسية قامت على خطة أكاديمية المرسومة بواسطة الشئون العلمية، لا سيما المنهجية المقارنة في التدريس والتدريب والبحث، وتعين أساتذة أكفاء لهم خبرات سابقة في المجال القانوني في إطار أهداف قومية للتعليم العالي والبحث العلمي بصفة عامة، وأهداف وأغراض جامعة الجزيرة بصفة خاصة، وسعت الكلية لتحقيق عدة أهداف للمنهج منها تأهيل وإعداد الطلاب على مستوى بكالوريوس الشرف، والدراسات العليا في مجالات تخصص الكلية، وتمكين الطالب من الفهم والتطبيق السليم للقانون وربطه بالمفاهيم القانونية، وتنمية روح وملكة التأصيل لدى الطالب، وإجراء البحوث العلمية وإثراء الفقه القانوني بالبحث العلمي في مختلف النظم القانونية ومجالات، وتعزيز خدمة المجتمع من خلال برامج توعوية وثقافية في مجالات القانون، تعزيز الصلات العلمية مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.

أهم المرتكزات التي بنيت عليها الخطة الأكاديمية لمنهج كلية القانون ما يلى:

1. اعتماد النظام الفصلي، ثمانية فصول دراسية
2. اعتماد نظام التقويم المستمر للطالب.
2. الاهتمام بالتأصيل.
4. مراعاة التكامل الرأسي والأفقي بين المقررات.
5. مراعاة المستوى الأكاديمي للفئات المستهدفة.
6. الاهتمام بالجانب العملي والتطبيقي، بقيام المحاكم الصورية
7. اعتماد المنهجية المقارنة .
8. الاهتمام باللغتين العربية والإنجليزية .
9. التعلم المرتكز على التعليم الذاتي.
10. الإرشاد الأكاديمي للطلاب.

المطلب الثالث: مقررات كلية القانون جامعة الجزيرة المرتبطة بامتحان تنظيم مهنة القانون (المعادلة).

أولاً: مقررات كلية القانون جامعة الجزيرة المرتبطة بامتحان تنظيم مهنة القانون (المعادلة).

تبدأ مقررات كلية القانون جامعة الجزيرة المرتبطة بامتحان تنظيم مهنة القانون (المعادلة). في الفصل الدراسي الثاني ويتم تدريس مقرارات بأهم المراجع:: (ب. **يس عمر يوسف، 1993م**) .(**التشريع الجنائي الإسلامي ، بدون تاريخ**) (**القانون الجنائي السوداني لسنة 1991م عدل 2015 قانون رقم "21" 2015م**) (**قانون العقوبات السوداني 1983م**) (**مجلة الأحكام القضائية بأعدادها المختلفة**). (ب. **محمد الفاتح أسماعيل، 2008م**). أهمها:

(1) القانون الجنائي:

وطرائق التدريس هي المحاضرات والسمنارات وتقديم البحوث الصفية و مناقشتها والتدريب العملي. وطرائق التقويم الامتحانات الفصلية، ولاختبارات و الأعمال الفصلية الأخرى–الأداء في الجوانب التطبيقية. وأهم محتويات المقرر:

(أ) القانون الجنائي العام (النظرية العامة للقانون الجنائي): في الفصل الدراسي التأني يتم التدريس بعدد اربعة ساعات معتمدة وثلاثة ساعات عملية. ومحتويات القانون الجنائي العام (النظرية العامة للقانون الجنائي).

- تعريف القانون الجنائي– بيان طبيعته– وأقسامه– والقوانين المكملة له– وبيان التطور التشريعي الجنائي في السودان.
- السمات العامة للقانون الجنائي السوداني .
- تعريف الجريمة– وأنواع الجرائم .
- أركان الجريمة.
- نطاق سريان القانون الجنائي السوداني– من حيث الزمان– ومن حيث المكان.
- المسؤولية الجنائية– تعريفها– أساسها.
- الدفوع والاستثناءات العامة والخاصة للمسؤولية الجنائية.
- الشروع والاشتراك الجنائي.

(ب) القانون الجنائي الخاص (النظرية الخاصة للقانون الجنائي): يتم التدريس في الفصل الدراسي الثالث، يتم تدريس مقررات القانون الجنائي الخاص (النظرية الخاصة للقانون الجنائي) تكلمة لمقرر القانون الجنائي بعدد اربعة ساعات معتمدة وجانب العملي ثلاثة ساعات معتمدة. ومقرر قانون العقود الجزء الأول بعدد اربعة ساعات وثلاثة ساعات عملية معتمدة، وقانون الاجراءات الجنائية بعدد خمسة ساعات معتمدة و ستة ساعات علمية معتمدة.

يدرس الطالب أهم الجرائم في الأبواب الآتية:

- الجرائم الواقعة على النفس والجسم.
- الجرائم الواقعة على المال.
- جرائم العرض والآداب العامة والسمعة.
- الجرائم المخلة بسير العدالة.
- الجرائم المتعلقة بالموظف العام والمستخدم.
- الجرائم الموجهة ضد الدولة.
- الجرائم المتعلقة بالقوات النظامية.
- الفتنة– الجرائم المتعلقة بالطمأنينة العامة.
- الجرائم المتعلقة بالسلامة والصحة العامة.
- جرائم الإزعاج العام والخمر والميسر.
- الجرائم المتعلقة بالأطعمة والأشربة والأدوية.
- القسوة على الحيوان .
- جرائم التزييف والتزوير.
- الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب و الإبادة الجماعية.

- الجرائم المتعلقة بالأديان.
- جرائم الاعتداء على الحرية الشخصية.-
- أهم الجرائم في بعض القوانين التكميلية.

(2) **العقود:**

طرائق التدريس هي المحاضرات والسمنارات وتقديم البحوث الصفية و مناقشتها والتدريب العملي. وطرائق التقويم الامتحانات الفصلية، ولاختبارات و الأعمال الفصلية الأخرى-الأداء في الجوانب التطبيقية. وأهم المراجع: (**السنهوري، بدون تاريخ**) (**ب. ر الغفاري ، 2006م**) (**د. محمد صالح علي، بدون تاريخ**).(**قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م**) (**المذكرة التفسيرية للقانون المدني لسنة 1971م**).(**المجلة القضائية السودانية، مرجع سابق**).

(أ) **قانون العقود (المبادئ العامة):**

يتم التدريس بعدد اربعة ساعات معتمدة وثلاثة ساعات عملية في الفصل الدراسي الثالث.

وأهم المحتويات للمقرر هي:

- تعريف العقد وأنواع العقود.
- أركان لعقد .الإيجاب.، .سقوط الإيجاب قبل اتصاله بالقبول- القبول. -الأهلية.، الغلط.، التدليس.، الإكراه.
- محل العقد.
-.سبب العقد.

11.البطلان.

(ب) **قانون العقود (آثار العقد وانقضائه)**

يتم التدريس بعدد اربعة ساعات معتمدة وثلاثة ساعات عملية في الفصل الدراسي الرابع: وأهم المحتويات للمقرر هي: وأهم المحتويات للمقرر هي:

- آثار العقد بالنسبة للطرفين.
- آثار العقد بالنسبة للخلفاء.
- قاعدة الظروف الطارئة.
- شروط العقد.
- تفسير العقد.
- أسباب انقضاء العقد.
- التعويض.
- التنفيذ العيني.
- الدفع بعدم التنفيذ.
- الإرادة المنفردة.

(3) **قانون الإجراءات الجنائية**

طرائق التدريس، والمحاضرات، و السمناراث، و تقديم البحوث الصفية و مناقشتها، و التدريب العملي، طرائق، التقويم، والحضور، والامتحانات الفصلية، والاختبارات، والأعمال الفصلية الأخرى-الأداء في الجوانب التطبيقية. يتم التدريس بعدد خمسة ساعات معتمدة وثلاثة ساعات عملية في الفصل الدراسي الثالث. وأهم المحتويات للمقرر هي: ويتم تدريس المقرر في الفصل الدراسي

الثالث، ويتم تدريس المقررات بأهم المراجع هي: (**د. يس عمر يوسف، مرجع سابق**)(**عبد القادر عودة، مرجع سابق، قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991م.**

مجلة الأحكام القضائية مرجع سابق).

وأهم المحتويات للمقرر:

– التعريف بقانون الإجراءات الجنائية و أهميته ، و بيان التطور التشريعي للإجراءات الجنائية في السودان.

– الأجهزة الجنائية وسلطاتها (المحاكم الجنائية وسلطاتها .النيابة الجنائية وسلطاتها . شرطة الجنايات العامة ، والشرطة القضائية ، وشرطة السجون وسلطاتها .دائرة الاختصاص .

– الدعوى الجنائية والتحري فيها

– الدعوى الجنائية وإجراءاتها .

– التحري وإجراءاته ووظائف المتحرى وسلطاته ، وسلطات وكالة النيابة (سلطة النيابة الجنائية في وقف الدعوى الجنائية . الوعد يوقف تنفيذ العقوبة . سلطة القاضي في تلقي الإقرارات . الإحضار والضبط والضمان).

– التكليف بالحضور .

ضبط الأشخاص والأماكن(القبض . الرقابة والحظر . التفتيش).

ضبط الأموال والأشياء

– الحجز .

– التصرف في الأموال والأشياء.(الإفراج بالضمان – الإجراءات الوقائية

– منع وقوع الجريمة .

– منع الجرائم المتعلقة بالطمأنينة العامة .

– منع الإزعاج العام .

– المحاكمة (نظام المحاكمات الجنائية وقواعدها العامة . سير المحاكمة . إجراءات الاتهام . إجراءات أخذ البينات . الحكم . المحاكمة الإيجازية).

– الطعن والتأييد والتنفيذ (الاستئناف والتأييد . النقض والفحص .)

– التنفيذ .

– العفو وسقوط الإدانة والعقوبة .

وفى العام 2021م مجلس أساتذة الجامعة في اجتماعه رقم (228) بتاريخ 2021/9/19م تم تحديث منهج بكالوريوس الشرف في القانون سبتمبر 2013م ى جامعة الجزيرة في مقرر قانون الإجراءات الجنائية حيث تم تقسيم محتوى المقرر الى فصلين دراسين حيث اصبح المقرر في الفصل الدراسي الثالث بعدد ثلاثة ساعات معتمدة وساعتين عملية، وفى الفصل الدراسي الرابع بعدد ثلاثة ساعات معتمدة وساعتين عملية.

(4) قانون الإجراءات المدنية:

طرائق التدريس هي المحاضرات و السمنارات و تقديم البحوث الصفية و مناقشتها والتدريب العملي. وطرائق التقويم الحضور، الامتحانات الفصلية والاختبارات والأعمال الفصلية الأخرى والأداء في الجوانب التطبيقية. يتم تدريس المقرر في الفصل

الدراسي الرابع والخامس، ويتم تدريس المقررات بأهم المراجع هي: **(قانون الإجراءات المدنية، ب. محمد الشيخ عمر، تعديلات 2018م) (قانون الإجراءات المدنية بين التطبيق والتحليل، ب. حيدر أحمد دفع الله، رئيس القضاة في السودان، (السلطة القضائية 1977– 2018)) (قانون الإجراءات المدنية السودان، 1984م) جمهورية السودان، وزارة العدل، قوانين السودان، الجريدة الرسمية السودان، العدد (1882) يوم 9/9/ 2018م).**

(أ) قانون الاجراءات المدنية (الدعوى)

يتم التدريس يتم في الفصل الدراسي الرابع بعدد خمسة ساعات معتمدة وثلاثة ساعات عملية، وأهم المحتويات:

- التعريف بقانون الإجراءات المدنية ونطاق تطبيقه .
- الأحكام والقواعد العامة لتطبيق قانون الإجراءات المدنية .
- الاختصاص. الاختصاص الدولي. الاختصاص القيمي والنوعي. الاختصاص المحلي . الاحالة في حالة اختصاص أكثر من محكمة
- المسائل التي تخرج عن سلطات المحاكم .
- إجراءات رفع الدعوى .
- التكليف بالحضور .
- حضور الخصوم وغيابهم .
- نظام الجلسات .
- إجراءات نظر الدعوى .
- الشهود .
- الادخال والتدخل .
- دفع الدين أو التعويضات
- سقوط الدعوى أو تركها .
- الحكم .
- الدعاوى الخاصة .
- لإجراءات التحفظية .

(ب) قانون الاجراءات المدنية (الطعن والتنفيذ)

يتم التدريس يتم في الفصل الدراسي الخامس بعدد أربعة ساعات معتمدة وثلاثة ساعات عملية، وأهم المحتويات:

- الطعن في الأحكام .

الأحكام العامة للطعن .

بالاستئناف .

الطعن بالنقض .

- مراجعة الاحكام وتصحيحها .

– التنفيذ .

الأحكام والقواعد العامة للتنفيذ .

بالحجز .

تبيع المنقولات المحجوزة .

بيع العقار المحجوز .

– توزيع حصيلة التنفيذ .

– تنفيذ الأحكام الأجنبية .

وفى العام 2021م مجلس أساتذة الجامعة في اجتماعه رقم (228) بتاريخ 2021/9/19م تم تحديث منهج بكالوريوس الشرف في القانون سبتمبر 2013م ى جامعة الجزيرة في مقرر قانون الاجراءات (الدعوى) في الفصل الدراسي الثالث و (الطعن والتنفيذ) وفى الفصل الدراسي الرابع بنفس عدد الساعات المعتمدة.

(5) قانون الاثبات

طرائق التدريس، والمحاضرات، و السمنارات، و تقديم البحوث الصفية و مناقشتها، طرائق، التقويم، والحضور، والامتحانات الفصلية، والاختبارات، والأعمال الفصلية الأخرى،. يتم التدريس بعدد وثلاثة ساعات معتمدة في الفصل الدراسي الخامس.

وأهم المحتويات للمقرر هي: ، ويتم تدريس المقررات

أهم المراجع هي: **(بروفيسور البخاري، عبدالله الجعلى، بدون تأريج) (د. عبد الرحمن محمد عبد الرحمن شرفي. 1994م والمنشورات القضائية) مجلة الأحكام القضائية بأعدادها المختلفة).**

وأهم المحتويات للمقرر:

– المفاهيم والمبادئ الأساسية.(تعريف الإثبات . مذاهب الإثبات . التطور التشريعي لأحكام الإثبات في السودان .المبادئ الأساسية لتطبيق أحكام قانون الإثبات).

– البينة وشروطها

– العلم القضائي .

– عبء ومستوى الإثبات.

– الإقرار.

– الشهادة.

– البينة المستندي.

– القرائن.

– حجية الأحكام.

– اليمين.

وفى العام 2021م مجلس أساتذة الجامعة في اجتماعه رقم (228) بتاريخ 2021/9/19م تم تحديث منهج بكالوريوس الشرف في القانون سبتمبر 2013م ى جامعة الجزيرة في مقرر ى مقرر قانون الاثبات حيث أصبح في الفصل الدراسي الرابع بدلا الفصل الدراسي الخامس بنفس عدد الساعات المعتمدة.

(6) أصول الفقه الإسلامي

طرائق التدريس، والمحاضرات، والسمنارات، و تقديم البحوث الصفية و مناقشتها، طرائق، التقويم، والحضور، والامتحانات الفصلية، والاختبارات، والأعمال الفصلية الأخرى،. يثم التدريس بعدد وثلاثة ساعات معتمدة في الفصل الدراسي الخامس. ويتم تدريس المقررات بأهم المراجع هي: **(الإمام أبو زهرة، 1996م) (عبدالوهاب خلاف ي، 1996م)**

وأهم المحتويات للمقرر هي:

– مدخل لعلم أصول الفقه:((حقيقة علم الأصول.، موضوع علم الأصول. ونشأة علم الأصول. وطرق التأليف في علم الأصول.

– الادلة الشرعية (الكتاب . السنة . الاجماع . قول الصحابي، القياس. الاستحسان . المصلحة المرسلة . العرف .الشرائع السابقة الاستصحاب .)

– القواعد اللغوية الأصولية (تقسيم الألفاظ باعتبار وضعها لمعانيه .، تقسيم الألفاظ باعتبار الوضوح والخفاء . تقسيم الألفاظ باعتبار كيفية دلالتها على معانيها . القواعد الفقهية والقواعد الأصولية)

– الحكم الشرعي .

– الفرق بين الحكم التكليفي والحكم الوضعي .

– أقسام الحكم التكليفي .

– النسخ .

– التعارض والترجيح .

– الاجتهاد .

وفى العام 2021م مجلس أساتذة الجامعة في اجتماعه رقم (228) بتاريخ 2021/9/19م تم تحديث منهج بكالوريوس الشرف في القانون سبتمبر 2013م ى جامعة الجزيرة في مقرر أصول الفقه الإسلامي حيث تم تقسيم محتوى المقرر الى فصلين دراسين حيث اصبح المقرر في الفصل الدراسي السابع والثامن بنفس عدد الساعات المعتمدة .

(7) قانون الأحوال الشخصية للمسلمين:

طرائق التدريس هي المحاضرات و السمنارات و تقديم البحوث الصفية و مناقشتها:. وطرائق التقويم الحضور، الامتحانات الفصلية والاختبارات والأعمال الفصلية الأخرى. يتم تدريس المقرر في الفصل الدراسي الخامس والسا دس، ويتم تدريس المقرر في الفصل الدراسي الخامس، والسادس بعدد أربعة ساعات معتمدة، ويتم تدريس المقررات بأهم المراجع هي: **(أصول الفقه، وهبة الزحيلى، 1978م) (للشيخ محمد أبو زهرة. بدون تاريخ)) قانون الاحوال الشخصية للمسلمين، المنشورات – النشرات – التعليمات – المذكرات ، السارية في محاكم الأحوال الشخصية للمسلمين ، المكتب الفني للمحكمة العليا)**

(أ) قانون الأحوال الشخصية للمسلمين (الزواج والفرقة).

– الزواج (مفاهيم أساسية ، أمفهوم فقه الأسرة .، التطور التاريخي لتشريعات الأحوال الشخصية للمسلمين في السودان .السمات العامة لقانون الأحوال الشخصية السوداني ، والمبادئ الفقهية التي تستصحب لدى تطبيقه)

– الخطبة وأحكامها .

– عقد الزواج (مفهومه وحكمة مشروعيته – أركانه – شروط صحته – أنواعه) .

– المحرمات من النساء .

– الكفاءة في الزواج .

- أحكام الجهاز والأمتعة المنزلية .
- حقوق الزوجين .
- آثار عقد الزواج .
- نفقة الأقارب .
- أحكام الاهلية والولاية .
- الفرقـــة (مفهوم الفرقة بين الزوجين في الإسلام مقارنة ببعض الشرائع والنظم الأخرى .وجوه الفرقة بين الزوجين .الطلاق .

الخلع (الطلاق على مال حكم القضاء (التطليق أو الفسخ الوفاة ، آثار الفرقة بين الزوجين).

(ب) قانون الأحوال الشخصية للمسلمين (علم الفرائض – الوقـــف– الهبـــــة – **الوصـــية**).

- تعريف علم الفرائض ، وبيان أهميته ، ومكانته ، والمقارنة بين نظام المواريث في الإسلام وغيره من النظم والشرائع .
- الحقوق المتعلقة بالتركة وترتيبها.
- أركان الميراث.
- أسباب الإرث وشروطه– المستحقون للتركة.
- موانع الميراث.
- أصحاب الفروض.
- الحجب والحرمان – أصول المسائل.
- العصبة النسبية –كيفية توريث العصبة النسبية.
- العول وتطبيقاته.
- الرد على أصحاب الفروض النسبية.
- ذوي الأرحام.–
- الخنثى المشكل– الحمل– المفقود والغائب– المقر له بنسب– ولد الزنى وولد اللعان – الغرقى والهدى والحرق والصدى.
- تصحيح الانكسار في مسائل المواريث.
- الإدلاء بجهتين .
- التخارج .

الوصـــية

- تعريف الوصية .
- أركان الوصية .
- شروط الوصية .
- نفاذ الوصية .
- مبطلات الوصية .
- تزاحم الوصايا .–
- أحكام الوصية مع الميراث (الوصية بالتنزيل)

الوقـــف

- تعريف الوقف (ركنه – صيغته – أقسامه – شروط صحته ونفاذة) .

- حق الشروط العشرة .
- الاشهاد على الوقف .
- ناظر الوقف (تعيينه – عزله) .
- شروط الوقف .
- الوقف المضاف إلى ما بعد الموت
- الابدال والاستبدال .
- قسمة الوقف .
- الرجوع في الوقف .
- حل الوقف الاهلي

الهبـــــــة

- تعريف الهبة ، وأنواعها .
- انعقاد الهبة .
- شروط الواهب ، والموهوب له ، والموهوب .
- الرجوع في الهبة .
- مبطلات الهبة .

ثانيا: مقررات ساعدت الطلاب على معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة

اللغة العربية (المهارات اللغوية)

اللغة الانجليزية (Introductory Skills)

أساسيات الحاسوب

اللغة العربية (المعاجم والمصطلحات

اللغة الإنجليزية (Register in Focus)

اللغة العربية (نصوص تطبيقية)

اللغة الإنجليزية (Professional Skills)

مقاصد الشريعة الإسلامية

ثالثا: مقررات ساعدت الطلاب على معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة

1. القانون الدولي الإنساني International Humanitarian Law يتم تدريسه في الفصل الدراسي الخامس

2. القانون الدولي الإنساني International Humanitarian Law يتم تدريسه في الفصل الدراسي السادس.
3. القانون الدولي الخاص Private International Law يتم تدريسه في الفصل الدراسي الثامن.

هنالك توافق كبير في عدد المقررات في منهج كلية القانون جامعة الجزيرة ومقررات مجلس تنظيم مهنة القانون المعادلة، وهى مواد القانون الجنائي، قانون الإجراءات الجنائية، قانون الاثبات، قانون الأحوال الشخصية، قانون الإجراءات المدنية، أصول الفقه.

اشتركت هذه المواد في المحتوى والمفردة التى تدرس، وجات متطابقة تماماً، فستفاد خريج كلية القانون من محتوى ومفردات هذه المواد.

افتح أجال مقررات التحكيم والملكية الفكرية في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة.

رابعاً: الجوانب العملية التطبيقية (المحاكم الصورية) لمقرارات كلية القانون جامعة الجزيزة

تتضمن منهج كلية القانون برنامجاً تدريبياً للطلاب حيث يتم إلحاقهم خلال الدراسة بالمحاكم، وغيرها من الأجهزة العدلية ، هذا إلى جانب عقد المحاكمات الصورية داخل الكلية في إطار الخطة الدراسية، كما يتم تدريب الطلاب على الجوانب التطبيقية في مجالات القانون الدولي (محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، والمحاكم الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، والمحاكم الجنائية والمدنية ... الخ)، هذا إلى جانب التحكيم المحلي والدولي خاصة في مجالات التجارة والاستثمار والمال والأعمال.

والجوانب التطبيقية المذكورة تعتبر جزءاً من الخطة الأكاديمية للكلية، وبالتالي تدخل في تقويم الأداء الأكاديمي للطالب الذي يعتمد على الامتحانات التحريرية والأعمال الفصلية من بحوث صفية وسنمارات وواجبات وفق لائحة الامتحانات بجامعة الجزيزة، حيث يمثل الجانب التطبيقي العملي نسبة 20% إلى 30% من نسبة الامتحان الأمر الذى استفاد منه خريج جامعة الجزيزة كلية القانون في امتحانات تنظيم مهنة القانون في مقرارات القانون الجنائي والإجراءات الجنائية والإجراءات المدنية والعقود والاثبات وهى كلها مقرارات في امتحانات تنظيم مهنة القانون المعادلة.

عليه يمكن القول بأن كلية القانون جامعة الجزيزة تضم قسم القانون العام، تدرس فيها مقرارات امتحانات تنظيم القانون المعادلة القانون الجنائي والإجراءات الجنائية. وفى القسم الخاص، وفيه تدرس مقرارات امتحانات تنظيم القانون المعادلة العقود والاثبات والإجراءات المدنية، وقسم الفقه الإسلامي، وفى اخر التحديثات تم تغيره باسم قسم أصول الفقه وأصوله وفيه من مقرارات امتحانات تنظيم القانون المعادلة أصول الفقه والأحوال الشخصية، وهى المواد التى يجلس لها الطالب في امتحان تنظيم مهنة القانون بالسودان (المعادلة)

الاهداف العامة للمنهج:

إعداد وتأهيل الطلاب على مستوى البكالوريوس في مجالات القانون والعلوم الشرعية، وتنمية مهارات الطلاب وقدراتهم المهنية من خلال التدريب العملي تكاملاً مع التأهيل والإعداد العلمي بما يمكنهم من ممارسة مختلف المهن القانونية بالعلمية والمهنية المطلوبة.

وإعداد الطلاب علمياً وعملياً لممارسة المهن القانونية على المستوى العالمي من خلال العمل بالمنظمات الدولية والإقليمية، وبمختلف النظم القانونية، والأنظمة السياسية والحكومات، وإكساب الطلاب معارف ومهارات وفنون العمل في مجال التحكيم الدولي بمختلف أنواعه وتخصصاته، تأهيل الطلاب في بعض الجوانب القانونية ذات الصلة بولاية الجزيرة، وما جاورها لتمكينهم من المساهمة في تنمية الولاية ومجتمعها وحل مشكلاتها.

وصفات الخريج في كلية القانون جامعة الجزيزة كان له اثر ى رفع على معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة في السودان.

المطلب الرابع: جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيزة

أولاً: معنى الجودة في اللغة و الاصطلاح:

الجودة Quality عرفها (معجم الوسيط) لغة من كلمة أجاد أي أتى بالجيد من قول أو عمل وأجاد الشيء صيره جيدا، والجيد نقيض الرديء، وجاد الشيء جوده بمعنى صار جيدا. وعرفت بانها المطابقة لمتطلبات أو مواصفات معينة . وعرفها المعهد

الامريكي للمعايير American National Standards Institute بانها جملة السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادرا على الوفاء باحتياجات معينة .(**معجم الوسيط،، 1972م**)

الجودة الشاملة Total Quality : يقصد بها في التربية مجموعة من الخصائص أو السمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها بما في ذلك كل ابعادها، مدخلات وعمليات، ومخرجات، وتغذية راجعة والتفاعلات المتواصلة التي تؤدي الى تحقيق الاهداف المنشودة والمناسبة للجميع . كما تعرف بأنها مجموعة المبادئ والسياسات والهياكل التنظيمية المتميزة باستخدام كافة الموارد المادية والبشرية المتاحة بغرض تحسين الأداء والخدمات المقدمة والتحقق من مدى تطابق الأداء والخدمات المقدمة مع المعايير المستهدفة1. **مجلة العلوم التربوية، العدد (11) 2023م).**

أما مفهوم ادارة الجودة الشاملة Total Quality Management هي منحى تنظيمي للإدارة والمراقبة يقوم على قيادة الادارة العليا للمؤسسة للنشاطات المختلفة المتعلقة بالتحسين المستمر للجودة، كما يقوم على إشراك جميع العاملين في المؤسسة في تلك الانشطة .

ضبط الجودة Quality Control : يقصد به نظام يحقق مستويات مرغوبة في المنتج عن طريق فحص عينات من المنتج وتعرفه معاجم أخرى بأنه " الإشراف على العمليات الإنتاجية لتحقيق إنتاج سلعة بأقل تكلفة وبالجودة المطلوبة طبقا للمعايير الموضوعة لنوعية الإنتاج . وتعد خطوة أساسية تسبق ضمان الجودة

ضمان الجودة Quality Assurance: هي عملية إيجاد آليات وإجراءات تطبق في الوقت الصحيح والمناسب للتأكد من أن الجودة المرغوبة ستتحقق ، بغض النظر عن كيفية تحديد معايير هذه النوعية. كما وعرفت بأنها: وسيلة للتأكد من أن المعايير الأكاديمية المستمدة من رسالة الجهة المعنية قد تم تعريفها وتحقيقها بما يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء قوميا أو عالميا ، وأن مستوى جودة فرص التعلم والأبحاث والمشاركة المجتمعية ملائمة وتستوفي توقعات مختلف أنواع المستفيدين من هذه الجهات .

الاعتماد Accreditation: هي مجموعة الإجراءات والعمليات التي تقوم بها هيئة الاعتماد من أجل أن تتأكد من أن المؤسسة قد تحققت فيها شروط ومواصفات الجودة المعتمدة لدى مؤسسات التقويم، وأن برامجها تتوافق مع المعايير المعلنة والمعتمدة وأن لديها أنظمة قائمة لضمان الجودة والتحسين المستمر لأنشطتها الأكاديمية وفقا للضوابط المعلنة. وهو تأكيد وتمكين للجامعات لكي تحصل على صفة متميزة وهوية منفردة وإقرار بأن الخطوات المتخذة لتحسين الجودة خطوات ناجحة، ويعد الاعتماد خطوة أساسية للمؤسسة للسير نحو التميز في إطار توافقها وانسجامها مع أفضل المعايير العالمية المعروفة، وتيسير سبل الاعتراف بها من قبل الأوساط الأكاديمية والمهنية الدولية والقدرة على التنافس مع زميلاتها..

الاعتماد المؤسسي: Institutional Accreditation هو اعتماد المؤسسة ككل وفقا لمعايير محددة حول كفاية المرافق والمصادر ويشمل ذلك العاملين بالمؤسسة وتوفير الخدمات الأكاديمية والطلابية المساندة والمناهج ومستويات انجاز الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وغيرها من مكونات المؤسسة التعليمية . وعادة ما تقوم به احدى هيئات الاعتماد استنادا الى معايير محددة ثم تقرر نتيجتها أن تلك المؤسسة قد استوفت الحد الادنى من المعايير فتصبح بالتالي معتمدة لفترة زمنية محددة . فالاعتماد إذاً

شهادة تثبت ضمان الجودة وهي مهمة ضرورية للمؤسسة في علاقاتها مع الطلبة والأهل والأساتذة والجهة المانحة وسوق العمل والمجتمع المحلي .

الاعتماد البرامجي (التخصصي): Programming Accreditation هو تقييم البرامج بمؤسسة ما والتأكد من جودة هذه البرامج ومدى تناسبها لمستوى الشهادة الممنوحة بما يتفق مع المعايير العالمية المحددة

ثانياً: إدارة الجودة والاعتماد بجامعة الجزيرة

تأسست إدارة الجودة والاعتماد بجامعة الجزيرة بموجب اجتماع (**مجلس أساتذة جامعة الجزيرة رقم "191" بتاريخ 18 ديسمبر 2011م**) وتغير اسمها لإدارة الجودة وضمان الاعتماد بقرار من مجلس أساتذة جامعة الجزيرة (**مجلس أساتذة جامعة الجزيرة رقم "234" لسنة 2024م**) لاسم عمادة ضمان الجودة والاعتماد لترسيخ معاني الجودة ومواكبة متطلبات العصر في تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي والتحسين المستمر للخدمات والبرامج.(

هي إدارة مستقلة ترتبط بمدير الجامعة مباشرة .تعمل على ضمان الجودة في الكليات والمعاهد والمراكز والإدارات المساندة لتحقيق رسالة الجامعة وأهدافها، والمشاركة الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع السوداني على وجه العموم والمجتمع الريفي على وجه الخصوص لإعداد وتأهيل طلاب وخريجين متميزين أخـــلاقياً ومهـنياً في المجالات المتعددة في المجتمع. وزيادة أعداد ومجالات البحـــوث الأساسية والتطبيقية المبتكرة وتحسين نوعيتها في جميع المجـــالات التي ينصلح بها أمر المجتمع. وتقديم الخدمة المتميزة للمجتمع بجمـــيع أشكالها من مشاريع تطبيقية أو تدريب أو استشارات. والعمل على ضمان جودة البرامج الأكاديمية والتدريبية والبحثية والإدارية, وتفعيل دور الإدارات وتهيئتها للتقويم الذاتي, على المستوى المحلي والإقليمي يمكّن الجامعة من الحصول على الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي الخارجي.

وترتكز الفلسفة التعليمية لجامعة الجزيرة على:" المنهج الشمولي التكاملي للعلوم" وذلك لتحقيق أهدافها التي تقوم علي دراسة البيئة السودانية, وبوجه خاص البيئة الريفية للتعرف علي قضاياها وإجراء البحوث حولها والمساهمة في حلها تمكين الكليات والمعاهد والمراكز والإدارات من استكمال عمليات التقويم الذاتي لأدائها وبرامجها ومساعدتها في اقتراح الخطط الاستراتيجية للتطوير ومواكبة ما يستجد محلياً وإقليمياً ودولياً في مجال الجودة والتميز والاعتماد المؤسسي والبرامجي, وتحسين مستوى المخرجات من خلال الأهداف التالية.

1. تعزيز ثقافة الجودة وتعزيز الجودة وآلياتها .
2. تحسين مخرجات التعلم لدى الطلاب .
3. تبادل الخبرات مع الهيئات والمنظمات المماثلة في الجامعات العربية والدولية للاستفادة منها في تطوير العملية التعليمية والتدريبية والبحثية.
4. إنشاء قاعدة معلومات لجميع البرامج التعليمية والمقررات الدراسية (الدبلوم، الماجستير، الدكتوراه) التي تقدمها الجامعة للتقويم الذاتي ثم الاعتماد المؤسسي والبرامجي وصولا للاعتماد الأكاديمي.

5. تصميم موقع على شبكة الإنترنت لإدارة الجودة والتقويم الذاتي.
6. اقتراح السياسة العامة لتقويم الأداء وضمان الجودة في الوحدات الأكاديمية والمراكز البحثية والإدارات بالجامعة.
7. إنشاء وحدات التقويم والجودة في الكليات والمراكز والمعاهد والإدارات من أجل تحسين الأداء وفق معايير الجودة والتقويم الذاتي.

المبحث الثاني

مجلس امتحان تنظيم مهنة القانون (المعادلة)

المطلب الأول: قانون تنظيم مهنة القانون "المعادلة" لسنة 1966م

صدر قانون تنظيم مهنة القانون بالسودان في 1966/9/15م، وجاء في (12) مادة، المادة الأولى لاسم القانون، والمادة الثالثة لتفسير ال ما لم يتقصى السياق معنى اخر قلى القانون والمادة الرابعة لإنشاء المجلس، والمادة الخامسة لتشكيل المجلس والمادة السادسة لسطات وواجبات المجلس لسلطاته، والمادة السابعة للمواد التي يجلس لها الطالب، والمادة التاسعة للوائح والإجراءات، والمادة العاشرة تقييد الاشتغال بالمحاماة أو العمل في الهيئة القضائية أو القضاء العسكري أ أو كمستشار قانوني، والمادية الحادية عشر للإعفاء من الامتحان، والمادة الثانية عشر حذفت في التعديل الاخير.(قانون تنظيم مهنة القانون السوداني، 1966م)

المجلس يقصد به مجلس تنظيم مهنة القانون المنشأ بموجب أحكاك هذا القانون، ومهنة القانون يقصد بها العمل في القضاء أو المحاماة أو وزارة العدل أو القضاء العسكري أو في أي مرفق اخر يستلزم تقديم الاستشارة القانونية، ويشكل مجلس تنظيم مهنة القانون التابع لوزارة العدل بالسودان من السيد وزير العدل بحكم منصبه رئيساً، وقاضى محكمة عليا يمثل الهيئة القضائية يرشحه رئيس القضاء، ونقيب المحامين أو من يمثله من أعضاء اتحاد المحامين، واربعة أشخاص من ذ1دوى الأهلية القانونية يعينهم وزيز العدل. وسلطات مجلس تنظيم القانون التأكد من أن المنشغلين بمهنة القانون حاصلون على مستوى عال من المقدرة المهنية ومن أجل ذلك تكون للمجلس سلطة تقدير الحد الأدنى للمستويات الأكاديمية والمهنية اللازمة للالتحاق بمهنة القانون عن طريق هذه الامتحانات المنصوص عليها بقانون تنظيم مهنة القانون لسنة 1966م (وزارة العدل، قوانين السودان، بدون تاريخ)

المطلب الثاني: امتحانات مجلس تنظيم القانون المعادلة

وهى تعقد في السنة مرتين، تنظمها وزارة العدل، وزارة العدل، وفى الفترات الاخيرة للظروف التى انعقدت مرة واحداة للأوضاع التى مر بها السودان. وتعقد بديوان النائب العام التابع لوزارة العدل بالسودان لكل من يريد الالتحاق بها بكالوريوس القانون، وهى شرط أساسي للالتحاق بمهنة القانون سواء في المحاماة أو القضاة أو النائب العام أو القضاء العسكري...الخ يجب عليه أن يجلس إلى امتحان مهنه تنظيم القانون بالسودان (المعادلة) لكل خريجي القانون أو الشريعة والقانون من الكليات بالسودان

والمواد التي يجلس لها الطالب في امتحان تنظيم مهنة القانون (المعادلة) سبعة مواد هي القانون الجنائي، الإجراءات الجنائية، العقود، الإجراءات المدينة، الأحوال الشخصية، أصول الفقه، الاتبات وبعد ذلك الطالب الناجح له يشتغل بالمحاماة أو القضاء أو القضاء العسكري، أو مستشار قانوني.

وبذلك أي قانوني يريد الالتحاق بعد نيله البكالوريوس الجلوس لامتحان تنظيم مهنة القانون بالسودان، وهى شرط أساسي للالتحاق بمهنة القانون سواء في المحاماة أو القضاة أو النائب العام أو القضاء العسكري...الخ يجب عليه أن يجلس إلى امتحان مهنه تنظيم القانون بالسودان (المعادلة) لكل خريجي القانون أو الشريعة والقانون من الكليات بالسودان

بالنسبة للعمل بمهنة القضاة بالسودان، يعين الخريج مباشرة في القضاء ثم يمارس عملياً على أعمال كتبة المحاكم والشرطة ويجلس مع القضاة عند سماع الإجراءات العملية وصدور الأحكام في القضايا المدنية والجنائية ثم يمنح سلطة قاضى من الدرجة الثالثة أو الثانية أو الأولى حسب الحاجة إليه "خبرات، وأصبح من واجب القاضي قضاء فترة في التدريب على القضاء. وقد بدأت فكرة معهد القضاء لتدريب القضاة، وأما الآن حاليا فإن القاضي يعين كمساعد قضائي، ينال قدراً من التدريب في معهد القضاة، وهو معهد داخلي يتبع لإدارة التدريب بالسلطة القضائية.

المبحث الثالث

اثر جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة على معدلات الطلاب في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة.

المطلب الأول: تفسير النتائج وكيفية ارتباطها بالأدبيات السابقة:

أقر مجلس مهنة تنظيم القانون بالسودان (المعادلة) بوزارة العدل السودانية في العام 2024م نتيجة امتحان تنظيم مهنة القانون دورة نوفمبر 2024م، كانت نسبة النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة كانت 68% ، فيما بلغت نسبة النجاح الملاحق ونسبة الملاحق 82.5%، حيث اشاد دكتور معاوية بالجهود التى بزلها مجلس تنظيم مهنة القانون في تنظيم الامتحانات، والجامعات التى استضافة الامتحانات رغم التحديات، وافاد سكرتير مجلس تنظيم مهنة القانون مولانا إيهاب بشرى أن عدد الطلاب الذين جلسوا لامتحانات الأساس في دورة نوفمبر 2024م بلغ (1920) من مختلف جامعات السودان المختلفة نجح منهم (1305) بنسبة نجاح 68%.(إعلام وزاراه العدل بالسودان، بتاريخ ديسمبر 2024م)

نسبة نجاح الطلاب الجالسين لامتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة من كلية القانون جامعة الجزيرة للدفعات (37) وهى الدفعة الأولى (2014- 2018) والدفعة (38) وهى الدفعة الثانية (2015 – 2019) والدفعة الثالثة (39) (2016- 2021) والدفعة (40) (2017- 2022) والدفعة (41) (2018 – 2024) م بمتوسط نجاح اكثر من 80% من عدد الجالسين لامتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة، وحسب اللقاءات مع الطلاب النجاحين والذين يعملون بالمهن القانونية بالسودان ولهم سجل في المهن القانونية من خريجي كلية القانون جامعة الجزيرة في الفترة ما بين (2014- 2024م) كانت بمتوسط نجاح اكثر من 80%، حيث استفاد الطلاب من منهج كلية القانون في رفع قدراتهم العملية ومهاراتهم القانونية.

هنالك علاقة قوية بين جودة منهج كلية القانون بجامعة الجزيرة ومعدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة، وتشير النتائج إلى أن جودة منهج كلية القانون بجامعة الجزيرة لها تأثير كبير على معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة. والنتائج تدعم الفرضية التى تشير أن هنالك علاقة قوية بين جودة المنهج الدراسي ومعدلات النجاح في الامتحان، وذلك للأسباب الآتية:

1. هنالك توافق كبير في عدد المقررات في منهج كلية القانون جامعة الجزيرة ومقررات مجلس تنظيم مهنة القانون المعادلة، وهى مواد القانون الجنائي، قانون الإجراءات الجنائية، قانون الاثبات، قانون الأحوال الشخصية، قانون الإجراءات المدنية، أصول الفقه.

اشتركت هذه المواد في المحتوى والمفردة التى تدرس، وجات متطابقة تماماً، فستفاد خريج كلية القانون من محتوى ومفردات هذه المواد. ودرست هذه المواد من الفصول الدراسية الأولى من الفصل الدراسي الثاني وحتى الفصل الدراسي السادس، ويرجع ذلك للآتي:

أ. توفير المعرفة القانونية، حيث وفر منهج كلية القانون جامعة الجزيرة المعرفة القانونية الأساسية والمتخصصة التى يحتاجونها لاجتياز امتحان مهنة تنظيم القانون المعادلة، فكان الاغلب منهم الجالسين لامتحان تنظيم القانون (المعادلة) في نجاحهم والالتحاق بالمهن السودانية بالسودان، وانتشروا في غالبية محاكم انحاء السودان.

ب. تطوير المهارات التحليلية القانونية، ساعدت الدراسين لمنهج كلية القانون جامعة الجزيرة على تطوير مهاراتهم التحليلية والقدرة على حل المشكلات القانونية، وفى تطوير كفاءاتهم العلمية القانونية.

2. ساعد برنامج العملي في منهج كلية القانون جامعة الجزيرة في تطبيق المفاهيم النظرية في بيئية عملية، وذلك بتعزيز زيادة وتطوير مهارات الطلاب في التحليل القانوني والمناقشة والحوار، وساعد الطلاب على فهم الإجراءات القانونية والتظيمات القضائية. العملية وكانت تقام المحاكم الصورية، وتمثيل الأدوار اثناء تدريس المقرر وتعتمد النتائج في نسبة العملي بنسبة تتراوح ما بين 20 إلى 30% من الساعات المعتمدة في منهج كلية القانون جامعة الجزيرة، وهذا ما تفردت به جامعة الجزيرة كلية القانون جامعة الجزيرة في منهجها من بين كليات القانون فى السودان (منهج بكالوريوس الشرف في القانون المجاز في اجتماع مجلس الأساتذة رقم (199) بتأريخ 15 سبتمبر 2013م).

4. كان للتدريب القانوني الطلاب لرفع مستوياتهم القانونية ورفع قدراتهم المهنية الطلابية في تطبيق المعرفة النظرية، وتطوير مهاراتهم في البحث القانوني، وصياغة الوثائق القانونية، حتى يتمكنوا من اجتياز امتحان تنظيم القانون المعادلة والمثول أمام منصة المحاكم. وساعد ذلك في بناء العلاقات واكتساب الخبرة في بيئية عمل حقيقة مما عزز التقه لديهم وحسن الفهم، كل ذلك جاء وفق منهج كلية القانون جامعة الجزيرة، فكانت للدورات القانونية التى كانت تقام بكلية القانون جامعة الجزيرة دور كبير في اجتياز امتحان تنظيم القانون المعادلة. وكان من أهمهما:

أ. محاضرات بروفيسور رحمة الله عليه يسن عمر يوسف استاذ القانون العام بجامعة النيلين والخبير القانون، واستاذ القانون العام بجامعة الجزيرة كلية القانون في الفترة من (2016- 2021) في قيام محاضرات القانون الجنائي والاجراءات الجنائية، وهى مواد من مواد امتحان تنظيم القانون المعادلة

المطلب الثالث: التأثيرات المحتملة والآثار العملية لمنهج كلية القانون

- تؤكد النتائج إلى أن الطلاب الذين شاركوا في العملي والمحاكم الصورية حققوا معدلات ونتائج أفضل في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة

– العملي والمحاكم الصورية تساعد الطلاب غلى تطوير مهاراتهم في التحليل القانونية والمناقشة والحوار وبذلك يساهم في تحسين معدلات النجاح

– زيادة ساعات العملي في منهج كلية القانون وتطويره عملياً يساهم مساهمة فاعلة في اجتياز امتحان تنظيم القانون المعادلة.

– الاهتمام بجودة المناهج له تأثير واضح في رفع معدلات النجاح في امتحانات تنظيم مهنة القانون المعادلة.

وبمقارنة النتائج بالدراسات السابقة:، هنالك عدة دراسات سابقة اجريت في جامعة الجزيرة والجامعات الاخرى أظهرت أن نسبة النجاح في أي امتحان مهني كانت عالية، وهنالك دراسات قدمت في مجلس تنظيم القانون اخرها أن نسبة النجاح أن نسبة النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة في دورة نوفمبر 2024م كانت بنسبة 68%، والنتائج الحالية أظهرت تحسناً في نسبة النجاح مقارنة بالدراسات السابقة. والتفسير أن التطور في منهج كلية القانون جامعة الجزيرة يساعد في رفع معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة.

أهم المؤشرات التى ساعدت خريجي كلية القانون جامعة الجزيرة في رفع معدلاتهم في امتحان تنظيم مهنة القانون (المعادل)

1. المشاركات والفعاليات القانونية المجتمعية لخدمة المجتمع التى اقامتها كلية القانون جامعة الجزيرة

اثر منهج كلية القانون جامعة الجزيرة في تنظيم المشاركات القانونية والمجتمعية لكلية القانون جامعة الجزيرة، وتطبيقا للجانب العملي لمنهج الكلية ساعد كثير من الطلاب على تطبق المعرفة واكتساب مهارات عملية وكانت ثقتهم عالية، وتعلموا واقع المهنة، ومن أهم هذه المناشط التى قدمتها كلية القانون تمثلت في:

أ. الأسابيع القانونية التفافية 11 مايو – 17 مايو 2017م والذي اشتمل على المحاكم الصورية، مسرح الجريمة، عرض الكلب البوليسي، تمثيل الأدوار في المحاكم الصورية، زيارة المحاكم المدنية والجنائية بولاية الجزيرة، وزيارات للمجلس التشريعي، معارض قانونية، وانعكست التجربة في الأسبوع القانوني الثقافي الثاني في الفترة من 14 مارس – 71 مارس 2017م ساعدت الطلاب في تطوير مهاراتهم القانونية،

ب. ندوة الدستور ونظام الحكم التى اقيمت بتاريخ الاربعاء الموافق 20/ 3/ 2016م في أطار تنزيل برنامج مبادرة جامعة الجزيرة للحوار المجتمعي والوطني لمختلف فئات المجتمع، الذى نظمته كلية القانون بالتعاون مع كلية الاقتصاد جامعة الجزيرة المقامة بدار المحامين بولاية الجزيرة.

ت. مشاركة الطلاب في المحاضرة التثقيفية لحقوق الانسان المرجعية والمفاهيم بالتعاون مع الاتحاد العام لطلاب ولاية الجزيرة مارس 2017 كلية القانون مجمع أبوحراز. الخرطوم– دار المحامين

ث. الدورة التدريبية المتقدمة في التحكيم التي نظمتها كلية القانون بالتعاون مع نقابة المحامين السودانيين في الفترة من 20/5/2017 إلي 21/5/2017م، اشتملت علي كل موضوعات دورة التحكيم- ضوابط صياغة اتفاق التحكيم- التحكيم الدولي التى اقيمت دار المحامين- الخرطوم. بحضور عدد 140متدرب.

ج. الدورة التدريبية الاولى لامتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة لكل خريجة القانون من كليات الولايات الوسطى (ولاية الجزيرة، ولاية سنار، ولاية النيل الابيض، ولاية النيل الازرق.

ندوة الدستور ونظام الحكم في السودان

ح. ندوة الدستور ونظام الحكم في إطار تنزيل برنامج مبادرة جامعة الجزيرة للحوار المجتمعي والوطني لمختلف فئات المجتمع نظمت كلية القانون جامعة الجزيرة بالتعاون مع كلية الاقتصاد ندوة بعنوان الدستور ونظام الحكم فى السودان، اقيمت بدار اتحاد المحامين – ومدنى يوم الأربعاء الموافق :2016/3/30م

ى. المحاضرة التقفية في مجال ميدان حقوق الإنسان 11 جمادى الأولى 8 شهر 2 / 2017م قاعة المؤتمرات الدولية الكبرى مجمع الرزاى جامعة الجزيرة، الدورة التدريبة في التحكيم في الفترة من 20 مايو 2017 الى الفترة 21 مايو 2017 بدار المحامين

ى. محاضرة النيابة العامة واثرها على قانون الإجراءات الجنائية قدمها بروفيسور يسن عمر يوسف المستشار القانوني كيفية وضع الدستور رجب 1428هـ 5/ 2007/4م قاعة الشهداء

ح. الدورة التدريبية الاولى لامتحان تنظيم مهنة القانون(المعادلة) لطلاب الولاية اساتذة ادورة: بروفيسور: يس عمر يوسف(القانون اجنائي+ الاجراءات الجنائية) مولانا د. عاطف عبدو(الاثبات). د. الرشيد العوض(الاجراءات المدنية). د. يوسف زكريا عيسى(العقود). د. كمال الامين(اصول الفقه) وتعتبر مثل هذه الدورات من أهم الدورات التى ساعدت الطلاب على اجتياز امتحان تنظيم القانون المعادلة.

2. الشراكات الذكية مع الاجهزة العدلية بالسودان

كان للمشاركة الذكية بين كلية القانون والأجهزة العدلية بولاية الجزيرة والمركز، حيث كانوا أعضاء في مجلس كلية القانون وهم رئيس الجهاز القضائي بولاية الجزيرة بحكم منصبه، وكيل نقيب المحامين بولاية الجزيرة بحكم منصبه، رئيس الإدارة القانونية بولاية الجزيرة بحكم منصبه، فكان لهم دور واضح في ترقية وتطوير كلية القانون جامعة الجزيرة مما أنعكس على طلابها في تطوير وترقية مستواهم العلمي القانوني، فكانت لديهم ثقه في انفسهم، وتمتعوا بقدرات عالية، كانت من أسباب اجتيازهم والعبور في رفع معدلاتهم في امتحان تنظيم مهنة القانون (المعادلة).

3. حضور المؤتمرات القانونية الدولية والإقليمية والمحلية

أ. المؤتمر الثالث والعشرين لاتحاد المحامين العرب في القاهرة في العام 2014م، مؤتمر الشريعة والاجتهاد المقام بقاعة الصداقة السودان

لخرطوم في العام 2016م

نتائج:

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

1. أثر عامل التدريب العملي وطرق التدريس على معدلات النجاح في كلية القانون جامعة الجزيرة في امتحان تنظيم مهنو القانون المعادلة.

2. إعداد وتحديث منهج كلية القانون جامعة الجزيرة جاء متوافقا مع مواد مجلس تنظيم مهنة القانون المعادلة في سبعة مواد هي مادة الإجراءات المدنية والإجراءات الجنائية والقانون الجنائي والعقود والأحوال الشخصية وأصول الفقه.

3. إعداد والتحديث الدوري لمنهج كلية القانون جامعة الجزيرة جاء متوافقا مع مواد مجلس تنظيم مهنة القانون المعادلة في السودان في سبعة مواد هي مادة الإجراءات المدنية، والإجراءات الجنائية، القانون الجنائي، والقانون الجنائي، والعقود، والأحوال الشخصية، وأصول الفقه.

4. عامل التدريب بالساعات العملية المعتمدة، وطرق التدريس والمحاكم الصورية لها تأثير على معدلات النجاح في كلية القانون جامعة الجزيرة.

إدارة الجودة ة والاعتماد لها أثر أمباشر لضمان الجودة في كلية القانون لتحقيق رسالة ورؤية جامعة الجزيرة وأهدافها التى تقوم على فلسلفة معينة لإعداد وتأهيل طلاب وخريجين متميزين أخـــلاقياً ومهـنياً في المجالات المتعددة، والتدريب والاستشارات في المجتمع.

5. إدارة الجودة تحدد تقيمها لبرامج منهج كلية القانون جامعة الجزيرة للتأكد من جودة هذه البرامج ومدى تناسبها لمستوى الشهادة الممنوحة بما يتفق مع المعايير العالمية المحددة .

6. أثر عامل التدريب بالساعات العملية المعتمدة، وطرق التدريس والمحاكم الصورية على معدلات النجاح في كلية القانون جامعة الجزيرة.

7. إعداد والتحديث الدوري لمنهج كلية القانون جامعة الجزيرة جاء متوافقا مع مواد مجلس تنظيم مهنة القانون المعادلة في السودان في سبعة مواد هي مادة الإجراءات المدنية، والإجراءات الجنائية، القانون الجنائي، والقانون الجنائي، والعقود، والأحوال الشخصية، وأصول الفقه، .

9. لإدارة الجودة والاعتماد أثر مباشر لضمان الجودة في كلية القانون لتحقيق رسالة ورؤية جامعة الجزيرة وأهدافها التى تقوم على فلسلفة معينة لإعداد وتأهيل طلاب وخريجين متميزين أخـــلاقياً ومهـنياً في المجالات المتعددة، والتدريب والاستشارات في المجتمع.

10. إدارة الجودة تحدد تقيمها لبرامج منهج كلية القانون جامعة الجزيرة للتأكد من جودة هذه البرامج ومدى تناسبها لمستوى الشهادة الممنوحة بما يتفق مع المعايير العالمية المحددة .

توصيات:

أوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها:

1. على الخريجين من كليات القانون بالسودان فهم القوانين واللوائح المحلية والدولية لتطوير المهن القانونية2.

2. على إدارات كليات القانون بالسودان العمل على تنمية المهارات العملية، والاستمرار في التدريب العملي بالمحاكم الصورية ومشاركة الاجهزة العدلية ذات الصلة يساعد في تطوير المهن القانونية.

3. على الطلاب الخريجين تعزيز التعاون مع مكاتب المحاماة لضمان المنهج مع متطلبات سوق العمل.

4. على إدارة الجامعات تطوير وتحديث مناهج دراسية تفاعلية باستخدام التكتوجيا لتعزيز الفهم السليم.

5. على إدارة الجودة بالجامعات السودانية التقييم الدوري لمنهج كلية القانون جامعة الجزيرة، بالتطوير المستمر وتجويد الاداء لتطوير الطلاب للمهن القانونية.

6. أن عملية التوازن بين الكم والكيف ليست بالأمر الساهل والهين، وذلك أن عملية فتح الأبواب وتوفير الفرص القانونية لطلاب القانون الخريجين لمزواله المهن القانونية.

7. على إدارات كليات القانون الاستمرار في شرح فهم القوانين واللوائح المحلية والدولية لتطوير المهن القانونية وتنمية المهارات العملية والاستمرار للتدريب العملي بالمحاكم الصورية.

8. على الجهات الاكاديمية الاستمرار في تطوير وتحديث مناهج دراسية تفاعلية باستخدام التكنوجيا لتعزيز الفهم السليم..

9. على الجامعات اعتماد الساعات الاكاديمية العملية داخل المنهج بنسبة 30% من الساعات المعتمدة من للمقرارات العملية والإجرائية مثل الاجراءات المدنية والإجراءات المدنية.

10. على المشرع السوداني أدخال نصوص جديدة في قانون تنظيم مهنة القانون بإضافة مقرارات التحكيم والملكية الفكرية والقوانين التجارية.

11. إعداد والتحديث الدوري لمنهج كلية القانون جامعة الجزيرة جاء متوافقا مع مواد مجلس تنظيم مهنة القانون المعادلة في السودان في سبعة مواد هي مادة الإجراءات المدنية، والإجراءات الجنائية، القانون الجنائي، والقانون الجنائي، والعقود، والأحوال الشخصية، وأصول الفقه،

12. زيادة عدد الساعات المعتمدة للعملي والمحاكم الصورية في منهج كلية القانون بجامعة الجزيرة.

13. تدريب الاساتذة على كيفية إدارة العملي والمحاكم الصورية بشكل فعال.

مقترحات بحثية مستقبلية:

1. تقييم جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة فى ضوء معايير الاعتماد الأكاديمية المحلية والعالمية
2. تحديد العوامل المؤثرة فى جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة دراسة استفضائية للاستاتذة والطلاب لتحديد العوامل المؤثرة فى جودة المنهج.
3. تطوير منهج كلية القانون جامعة الجزيرة وتعزيز معدلات النجاح فى امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة دراسة مقترحة لتطوير المنهج.
4. اثر جودة منهج كلية القانون على مهارات الخريجين فى سوق العمل دراسة تتبعية لخريجى كلية القانون جامعة الجزيرة لتقييم اثر جودة المنهج على مهاراتهم فى سوق العمل.
5. مقارنة بين منهج كلية القانون جامعة الجزيرة ومناهج كليات القانون الاخرى فى السودان دراسة مقارنة للمناهج ومعدلات النجاح فى امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة.

مصادر ومراجع:

مصادر اللغة:

1. معجم الوسيط، اصدار مجمع اللغة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1972م

مصادر الفقه الاسلامي:

2. أصول الفقه عبدالوهاب خلاف، دار الفكر العربي 1996م.
3. التشريع الجنائي الإسلامي مقارنة بالقانون الوضعي، عبد القادر عودة، شرح القانون الجنائي الإسلامي، دار الفكر العربي، بيروت، سلسلة التفافة العامة، بدون تاريخ
4. مصادر الالتزام السنهوري، بدون تاريخ) (ب. أبو ذر الغفاري بشير، 2006م) (شرح قانون المعاملات المدنية –
5. عبد القادر عودة، مرجع سابق، قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991م.
6. للشيخ محمد أبو زهرة. الأحوال الشخصية، الأحوال الشخصية – بروفسير إبراهيم العاقب، قانون الاحوال الشخصية للمسلمين، المنشورات – النشرات – التعليمات – المذكرات ، السارية في محاكم الأحوال الشخصية للمسلمين ، المكتب الفني للمحكمة العليا)
7. محمد ابوزهرة(ت1394هـ): أصول الفقه، مقدمة الكتاب، الناشر/ محمد محمود الحضري، دار الفكر العربي،القاهرة، بدون تاريخ.
8. د. وهبه الزحيلي: الوسيط في أصول الفقه الاسلامى، مطبعة دار الكتاب، دمشق، ط3/ 1978م.

مصادر القانون

9. النظرية العامة في القانون الجنائي، بروفيسور يسن عمر يوسف
10. مصادر الالتزام السنهوري، أحياء الثرات العربي، بدون تاريخ.
11. شرح قانون الإجراءات المدنية، بروفيسور محمد الشيخ عمر. منشورات جامعة السودان المفتوحة
12. العقد والإرادة المنفردة، بروفيسور أبوزر الغفاري بشير، 2006م.
13. التعليمق على قانون الإجراءات المدنية الإسلامي السوداني – د. محمد شتا أبو سعد .
14. ب. يس عمر يوسف، دار ومكتبة الهلال . الطبعة الأولى 1993م.
15. (العقد والإرادة المنفردة في القانون السوداني، ب. أبو ذر الغفاري بشي، منشورات جامعة السودان المفتوحة، الطبعة الأولى، 2006م
16. ب. أبو ذر الغفاري بشير، 2006م) شرح قانون المعاملات المدنية – د. محمد صالح علي
17. قانون الإثبات السوداني، تشريعاً وفقهاً وقضاءاً، بروفيسور البخاري، عبدالله الجعلى، سلطة القاضي التقديرية في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة ، د. عبد الرحمن محمد عبد الرحمن شرفي. مجلات الأحكام القضائية السودانية. قانون الإثبات لسنة 1994م والمنشورات القضائية، مجلة الأحكام القضائية بأعدادها المختلفة).
18. ب. محمد الفاتح أسماعيل، جامعة السودان المفتوحة، القانون الجنائي الخاص (النظرية الخاصة للقانون الجنائي، 2008م

القوانين:

19. قانون الاثبات، بروفيسور البخاري الجعلى قانون الأحوال الشخصية 1991م

20.قانون الاجراءات الجنائية1991 م والقانون الجنائي 1991م.
21.قانون تنظيم مهنة القانون المعادلة 1966م، قوانين السودان، 189/5، ط5، بدون تاريخ
22.وزارة العدل، قوانين السودان، 189/5، ط5، بدون تاريخ.
23.قانون تنظيم مهنة القانون بالسودان في 1966/9/15م،
24.قانون المحاماة السوداني 1983م تعديل 2014م الصادر 1/ 2014/7م، الجريدة الرسمية رقم (1886)،
25.قانون الإجراءات المدنية بين التطبيق والتحليل، الجزء الأول – د. حيدر أحمد دفع الله
26.القانون الجنائي السوداني لسنة 1991م عدل 2015 قانون رقم "21" 2015م
27.قانون العقوبات السوادني 1983م
28.القانون الجنائي السوداني لسنة 1991م عذل 2015 قانون رقم "21" 2015م)
29.انون العقوبات السوادني 1983م)
30.مجلة الأحكام القضائية بأعدادها المختلفة).
31. (المذكرة التفسيرية للقانون المدني لسنة 1971م).(المجلة القضائية السودانية، مرجع سابق).
32.قانون جامعة الجزيرة لسنة 1995م
33. قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م
34.المذكرة التفسيرية للقانون المدني لسنة 1971م.
35.المجلة القضائية السودانية،
36.قانون الإجراءات المدنية، ب. محمد الشيخ عمر، تعديلات 2018م
37.قانون الإجراءات المدنية بين التطبيق والتحليل، ب. حيدر أحمد دفع الله، رئيس القضاة في السودان
38.السلطة القضائية 1977- 2018)
39.قانون الإجراءات المدنية السودان، 1984م) جمهورية السودان، وزارة العدل، قوانين السودان، الجريدة الرسمية السودان، العدد (1882) يوم 9/9/ 2018م.
40.مجلة الأحكام القضائية السودان

مصا در جامعة الجزيزة

41. اجتماع مجلس الأساتذة رقم "182" يونيو 2009م.
42.منهج بكالوريوس الشرف في القانون المجاز في اجتماع مجلس الأساتذة رقم (199) بتأريخ 15 سبتمبر 2013م
43.محاضرات في جودة منتهج التعليم ، المعايير الوطنية والدولية، مركز تطوير التعليم الجامعي للتدريب، جامعة الجزيزة،
44.منهج بكالوريوس الشرف في القانون المجاز في اجتماع مجلس الأساتذة رقم (199) بتأريخ 15 سبتمبر 2013م
45. منهج بكالوريوس الشرف في القانون المجاز في اجتماع مجلس الأساتذة رقم (199) بتأريخ 15 سبتمبر 2013م
46. منهج بكالوريوس التحديث الشرف في القانون المجاز في اجتماع مجلس الأساتذة رقم (228) بتاريخ 2021/9/19م

47.قواعد التقاضي المدني في قانون الإجراءات المدنية، رمضان علي محمد.
48.جامعة الجزيرة، منهج بكالوريوس الشرف في القانون، سبتمبر 2013م
49. جامعة الجزيرة، أمانة الشؤون العلمية، اللوائح الأكاديمية للعام 2011م. مجلس أساتذة جامعة الجزيرة رقم "199" الصدار في 15/ 9 لسنة 2013م. قانون جامعة الجزيرة لسنة 1995م
50. موقع كلية القانون السودان، جامعة الجزيرة ولاية الجزيرة، مدنية ومدنى، صندوق بريد "20" 404665118 E.mail:low@uofq.edu,sd
51. عملاً بأحكام المادة 25 الفقرتين (1/أ) و(2) من قانون جامعة الجزيرة لسنة 1995م أجاز مجلس أساتذة الجامعة في اجتماعه رقم (175) بتاريخ 4 رمضان 1428هـ الموافق 16 سبتمبر 2007م اللائحة الأكاديمية للدراسات الجامعية لسنة 2007م)
52.جامعة الجزيرة، أمانة الشؤون العلمية، – اللوائح الأكاديمية للعام 2011م. جلس أساتذة جامعة الجزيرة رقم (199) في 15/ 9 لسنة 2013م
53.مجلس أساتذة جامعة الجزيرة رقم "191" بتاريخ 18 ديسمبر 2011م
54.مجلس أساتذة الجامعة في اجتماعه رقم (175) بتاريخ 4 رمضان 1428هـ الموافق 16 سبتمبر 2007م

مجلات

55.دراسة عن نظام الساعات المعتمدة في مجلة العلوم التربوية، العدد (11) 2023م جامعة السودان المفتوحة وتتحدث ن اهمية الساعات المعتمدة في تحسين حودة التعليم، بينما الدراسة الحالية تتحدث عن جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة في السودان.
56.الطالب عبد المحسن عبدالعزيز حما د بعنوان نظام المقررات 1991م (الساعات المعتمدة) بعد عشرة سنوات من تطبيقه في بعض مدرس التعليم الثانوي في دولة الكويت. بينما الدراسة الحالية تتحدث عن جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة في السودان.

Issue - 26 - Part 3- April - 2026 - Year 5 Refereed Quarterly Scientific Journal

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN AND SOCIAL AFFAIRS

(ISSN) Electronic (4806 - 3085) / (ISSN) Paper (4830 - 3085)

Legal deposit number in the Moroccan National Library (2025PE00006)

Legal deposit number in the Iraq National Library and Archives (2735)

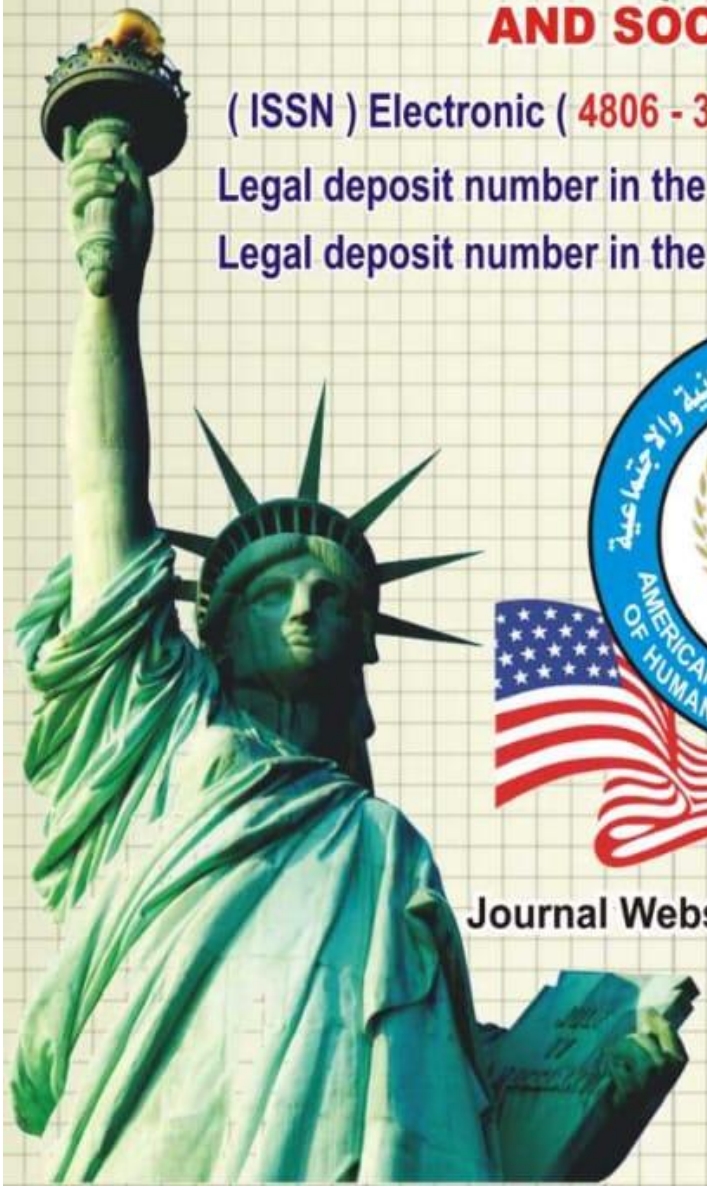

Journal Website : https://iajphss.us/